ایضاح المبهم

يُطلب
من المعهد الإسلامي السلفي
حُقوق الطبع والرسم محفوظة

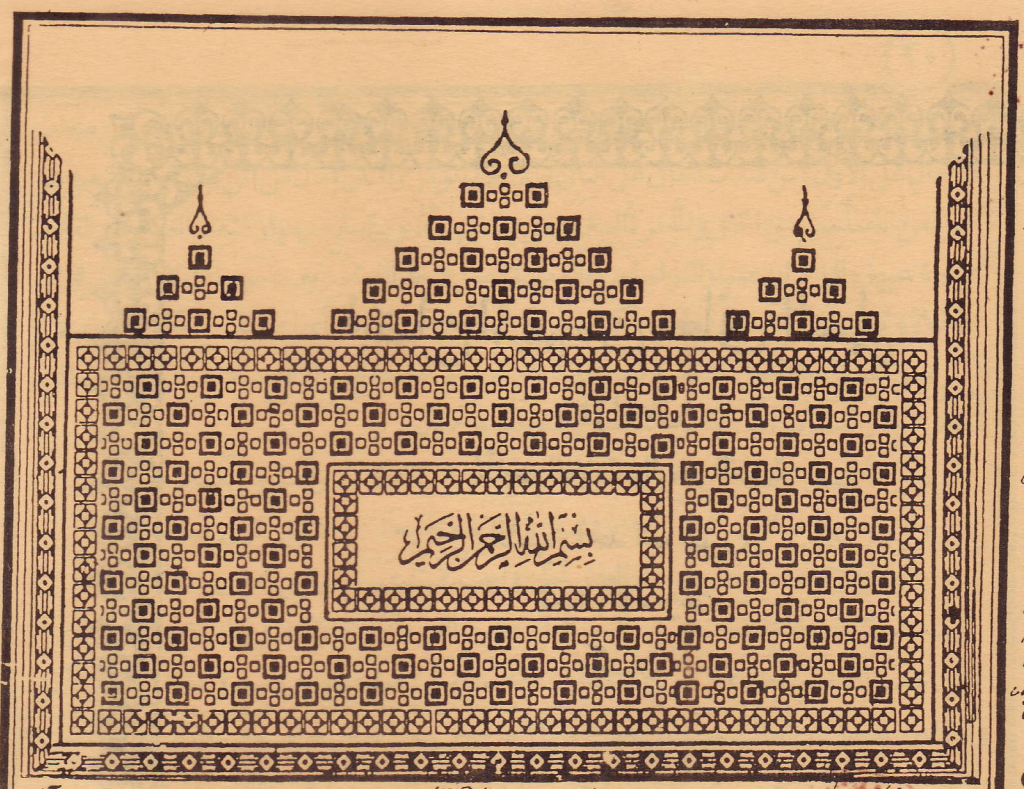

الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناطق بالحكمة وفصل الخطاب وعلى آله
وأصحابه الكرام والتابعين ومن تبعهم باحسان على الدوام ﴿ وبعد ﴾ فيقول أحمد الدمنهوري بلغه
الله الآمال ورزقه التوفيق فى الاقوال والافعال قد سألنى بعض الطلبة المبتدئين أن أشرح سلم المنطق
شرحا يكون فى غاية اللين وأن لا أزيد على حل ألفاظه ليظفر بفهم معناه من هو من حفاظه فاجبته لذلك
مستعينا بالقادر المالك مسميا له بايضاح المبهم من معانى السلم طالبا من السميع البصير أن ينفع به كما نفع
باصله انه على ذلك قدير قال رحمه الله تعالى ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ الحمد لله الذى قد أخرجا ... نتائج الفكر لأرباب الحجا

وحط عنهم من سماء العقل ... كل حجاب من سحاب الجهل

حتى بدت لهم شموس المعرفه ... رأوا بها محذورها فمكشفه ﴾

أقول الحمد لغة الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته وغرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب أنعامه
على الحامد أو غيره والشكر لغة هو الحمد اصطلاحا مرادف الحامد بالشاكر وعرفا صرف العبد جميع ما أنعم
الله به عليه الى ما خلق لأجله وتحقيق الكلام على البسملة والحمدلة والشكر والمدح لغة وعرفا والنسبة بين
الثلاثة فى رسالتنا كشف اللثام عن مخدرات الأفهام والله علم على الذات الواجب الوجود وأخرج بمعنى
أظهر والنتائج جمع نتيجة وهى المقدمة اللازمة للمقدمتين كالعالم حادث اللازم لقولنا العالم متغير وكل
متغير حادث والفكر حركة النفس فى المعقولات وحركتها فى المحسوسات تخييل والأرباب جمع رب والمراد
به هنا الصاحب والحجا العقل وهو مقصور * ومعنى البيت الحمد لله الذى أظهر لأرباب العقول نتائج أفكارهم
وفى ذكر النتائج براعة استهلال (وفى البيت سؤالان) الاول لم حمد بالجملة الاسمية ولم يحمد بالفعلية (الثانى)
لم قدم الحمد على الله مع أن تقديم الاسم الكريم أهم (والجواب) عن الاول أنه حمد المولى لذاته وذاته سبحانه
ثابتة مستمرة فناسب الحمد بالجملة الدالة على الثبات والدوام وهى الجملة الاسمية وعن الثانى بأن المقام مقام الحمد
وان كان ذكر الله أهم فى نفسه فقدمت الأهمية العارضة على الأهمية الذاتية مراعاة للبلاغة التى هى مطابقة

(قوله الذى قد أخرجا) بألف الاطلاق وقد فسر الشيخ الملوى الاخراج بالاظهار والاحسن أن يفسر بالايجاد لأنه أبلغ من الاظهار ولأن شأن الاظهار أن يكون لموجود قيل وما هنا ليس كذلك وقد للتحقيق ومن المعلوم أن الموصول مع صلته فى قوة المشتق فقوله الذى قد أخرجا فى قوة المخرج ولم يعبر به مع ورود اطلاقه عليه تعالى خلافا لمن زعم عدم وروده قال تعالى والله مخرج ما كنتم تكتمون لعله لعدم شهرته وعدم ذكره فى الأسماء الحسنى المعروفة اهـ باجورى (قوله نتائج الفكر) أى النتائج التى تنشأ عن الفكر والنتائج جمع نتيجة وهى لغة الثمرة والفائدة واصطلاحا القول اللازم من تسليم قولين لذاتهما كما يصرح به كلام الشيخ الملوى فى شرحه الكبير فى باب القياس (قوله لأرباب الحجا) متعلق بقوله أخرجا والارباب جمع رب

ايضاح المبهم من معانى السلم

فى المنطق

تأليف العلامة والبحر الفهامة

الشيخ أحمد الدمنهورى

تغمده الله برحمته

آمين

يُطلب

من المعهد الإسلامى السلفى

حقوق الطبع محفوظة

الكلام لمقتضى الحال (قوله وحط) بمعنى أزال ومن فى قوله من سماء العقل بمعنى عن وهى ومجرورها بدل مما قبله أى أزال عن عقلهم الذى هو كالسماء بجامع كون كل منهما محلا لطلوع الكواكب فكواكب العقل معنوية وهى المعانى والاسرار وكواكب السماء حسية والأصل من عقل كالسماء فحذفت أداة التشبيه وأضيف المشبه به للمشبه بعد تقديمه عليه وهذا العمل جار فى قوله من سحاب الجهل إذ أصله من جهل كالسحاب ففعل به ما تقدم والجامع بين الجهل الذى هو عدم العلم بالشئ والسحاب كون كل منهما حائلا ومعنى البيت وحط عن عقولهم التى هى كالسماء كل حجاب أى حائل من الجهل الذى هو كالسحاب (وفى هذا البيت سؤالان) الأول عطف حط على أخرج من أى قبيل (الثانى) أن الجهل أمر عدمى والسحاب أمر وجودى ولا يصح تشبيه العدمى بالوجودى (والجواب) عن الأول أنه من قبيل عطف السبب على المسبب لأن ازالة الحجاب سبب فى اظهار النتائج وعن الثانى بأن الجهل كما يقال فيه عدم العلم بالشئ يقال فيه ادراك الشئ على خلاف ما هو به فلم يكن عدميا فصح التشبيه (قوله حتى بدت) أى ظهرت غاية للحط (قوله شموس المعرفة) أى معرفة كالشموس ففعل به ما تقدم والخدرات المستترات لأن الخدر معناه الستر ومن كشفة ظاهرة والمقصود من البيت انتهاء زوال الحجاب عن عقولهم بظهور شمس المعارف التى كانت مستترة لدقتها (وفى هذا البيت سؤالان) الأول أن البيت الأول يغنى عنه الثانى فكان الأولى بعد أن وقع منه ذكره أن يذكر الأول بجنبه أو يذكره بجنب الأول لكون كل منهما مسببا عن ازالة الحجب (والجواب) عن الأول أن النتائج فى البيت الأول أعم من أن تكون بعيدة مستورة بسبب دقتها أولا ومافى البيت الثانى خاص بالمستورة البعيدة فلم يغن البيت الأول عنه وعن الثانى بأنه قدم البيت الأول حرصا على براعة الاستهلال فلم يتأت جعله بجنب البيت الثالث واضطر الى تأخير الثالث لكونه نهاية لما قبله فلم يتأت جعله بجنب الأول (ثم قال)

نحمده جل على الانعام ... بنعمة الايمان والاسلام
من خصنا بخير من قد أرسلا ... وخير من جاز المقامات العلى
محمد سيد كل مقتفى ... العربى الهاشمى المصطفى
صلى عليه الله ما دام الضحا ... يخوض من بحر المعانى لججا
وآله وصحبه ذوى الهدى ... من شبهوا بأنجم فى الاهتدا

أقول حمد المولى سبحانه وتعالى حمدا مطلقا أولا وجده حمدا مقيدا ثانيا ليحصل له الثواب المندوب على الحمد الأول والواجب على الحمد الثانى وليكون شاكرا ربه على إلهامه للحمد الأول لأن إلهامه اياه نعمة تحتاج الى الشكر عليها وقوله جل بمعنى عظم والانعام هو اعطاء النعمة والايمان تصديق القلب بما جاء به النبى ﷺ من الاحكام والاسلام هو الافعال الظاهرة كالصلاة والصوم لكنهما متلازمان شرعا ومعنى البيت ثنى عليه سبحانه وتعالى لأجل انعامه علينا بهاتين النعمتين اللتين بهما انقاذ المهجة من النار * وفى البيت سؤالان (الأول) لم حمد أولا بالجملة الاسمية وهنا بالجملة الفعلية (الثانى) لم حمد على الانعام الذى هو الوصف ولم يحمد على النعمة (والجواب) عن الأول أن الحمد هنا متعلقة النعم وهى متجددة فناسب أن يحمده بما يدل على التجدد وهى الجملة الفعلية وعن الثانى بأن الحمد على النعمة يوهم اختصاص الحمد بها دون غيرها بخلاف الحمد على الوصف وقوله من خصنا من اسم موصول بدل من الضمير المعمول لنحمد وخصنا أى معاشر المسلمين ومن بمعنى رسول وجاز بمعنى جمع والمقامات المراتب والعلى الرفيعة ومحمد ﷺ بدل من خير والسيد متولى أمر السواد أى الجيوش الكثيرة وهو صلى الله عليه وسلم متولى أمر العالم بأسره والمقتفى المتبع بفتح الباء واذا كان سيد المتبوعين فهو سيد التابعين من ليشمل كل مؤمن ولو عاصيا (قوله ذوى الهدى) صفة للصحب فقط وكذا قوله من شبهوا الخ لأن التشبيه ليس الا للصحب كما يعلم مما يأتى ويجعل الأول لكل من الآل والصحب والثانى للصحب فقط لا يخفى ما فيه من البعد والمراد بالهدى الاهتداء اه باجورى

فى شرحه الكبير اه باجورى (قول مادام الخ) ما مصدرية بمعنى أنها آلة فلذلك فسرت بمدة فالمعنى مدة دوام الخ وليس المراد تقييد الصلاة بهذه المدة بل المراد تأبيدها فكأنه قال صلى الله عليه دائما وأبدا جرى على ما هو عادة العرب من ذكرهم مثل ذلك ويريدون التأبيد وقوله الحجا هو بالكسر والقصر العقل كما تقدم (قوله يخوض) فيه مجاز عقلى لأن فيه إسناد الشئ لغير من هو له فان الخائض حقيقة النفس وانما العقل آلة كما مر (قوله وآله وصحبه) عطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار وهو جائز على الصحيح عند المحققين ومن أدلته قراءة من قرأ تساءلون به والأرحام بجر الأرحام ومن منع ذلك يحمل هذه القراءة على القسم والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه والمراد به فى هذا المقام أقاربه صلى الله عليه وسلم وقيل أتقياء أمته وقيل جميع أمة الاجابة وهو الأولى

باب أولى والعربى نسبة للعرب والهاشمى نسبة لبنى هاشم والمصطفى المختار والصلاة فى اللغة العطف فان أضيف الى الله سمى رحمة أو الى الملائكة سمى استغفارا أو الى غيرهما سمى دعاء والحجا تقدم أنه العقل واللجج جمع لجة وهى ما فيه صعوبة من الماء الغزير والمراد بها هنا المعانى الصعبة وآل النبى فى مقام الدعاء كل مؤمن تقى وصحبه اسم جمع لصاحب بمعنى صحابى وهو من اجتمع به ﷺ مؤمنا به وذوى جمع ذو بمعنى صاحب أى أصحاب الهدى وقوله من شبهوا الخ أى فى قوله صلى الله عليه وسلم أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم فحذف الفاعل هنا للتعظيم (وفى هذه الأبيات الأربعة أسئلة الأول) ما مدلول الضمير فى خصنا (الثانى) أن قوله بخير من قد أرسلا يفيد بمعنى قوله سبد كل مقتفى فما وجه عدم الاقتصار عليه (الثالث) أنه قيد الصلاة بدوام خوض العقل لجج الخ من بحر المعانى مع أن الأولى التعميم (الرابع) لم قدم الآل على الصحب مع أن فيهم من هو أشرف الأنام بعد المصطفى ﷺ وهو أبو بكر (فالجواب) عن الأول أن مدلول الضمير يصح أن يكون أمة الاجابة كما قدرته ويصح أن يكون أمة الدعوة فيدخل الكفار بدليل وما أرسلناك الا رحمة للعالمين إذ من عذاب الآخرة أشد منه فعدم تعذيب الكفار بالأشد اكراما له ﷺ وعن الثانى بأن فى الوصف بالسيادة اشعارا بعموم رسالته ﷺ وأن الأنبياء والمرسلين من أمته صلى الله عليه وسلم فهو متولى أمور الجميع وعن الثالث بأن القيد فى الصلاة ليس مرادا بل المراد التعميم فى جميع الأوقات وعن الرابع بأن الصلاة تبتث على الآل نصا فى قوله ﷺ قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث وعلى الصحب بالقياس على الآل فاقتضى ذلك التقديم (ثم قال)

* وبعد فالمنطق للجنان ... نسبته كالنحو للسان
فيعصم الافكار عن غى الخطا ... وعن دقيق الفهم يكشف الغطا
فهاك من أصوله قواعدا ... تجمع من فنونه فوائدا *

أقول لفظة بعد تكون ظرف زمان كما فى قولك جاء زيد بعد عمرو وظرف مكان كما فى قولك دار زيد بعد دار عمرو ويصح استعمالها هنا فى المعنيين باعتبار أن زمن النطق بما بعدها بعد زمن النطق بما قبلها أو باعتبار أن مكانه فى الرقم بعده وهى هنا دالة على الانتقال من كلام الى آخر فلا يؤتى بها فى أول الكلام والمنطق مصدر ميمى يطلق بالاشتراك على النطق بمعنى اللفظ وعلى الادراك والمراد به هنا الفن المؤلف فيه هذا الكتاب سمى بهذا الاسم لأنه يقوى الادراك ويعصمه عن الخطأ فهو قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ فى فكره فمن راعى قواعد هذا الفن لا يتطرق اليه الخطأ فى الفكر كما أن من راعى قواعد النحو لا يتطرق اليه الخطأ فى المقال والى هذا المعنى أشار بقوله فالمنطق للجنان * نسبته كالنحو للسان فيعصم الافكار أى يحفظها عن غى الخطأ والجنان يطلق على القلب والمراد به هنا القوى الفكرية واضافة غى الى الخطأ من اضافة العام الى الخاص اذ الغى الضلال والخطأ نوع منه (قوله وعن دقيق الفهم) من اضافة الصفة الى الموصوف فالمصدر بمعنى اسم مفعول أى المفهوم الدقيق والغطا بكسر الغين والمعنى أن من تمكن من هذا الفن صار النظرى من المعانى المستورة ضروريا مكشوفا واضحا له وهذا أمر مشاهد لا يحتاج لبيان وهاك اسم فعل بمعنى خذ وقواعد اما مفعوله ومن أصوله حال من قواعد ومن تبعيضية أى خذ قواعد هى بعض أصوله أى قواعده اذ القاعدة والأصل بمعنى واحد وهو أمر كلى ينطبق على جميع جزئياته كقول النحاة الفاعل مرفوع وقول المناطقة الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية والفنون الفروع والفوائد جمع فائدة وهى فى الأصل ما استفيد من علم أو مال والمعنى أن هذه القواعد تجمع فروعا والفروع تشتمل على فوائد * ثم قال

(قوله فالمنطق الخ) أى فأقول الشرط ووجه الاندفاع أن مضمون الجزاء الحقيقة الاخبار بالكون المذكور لا نفسه ولا شك أنه مترتب على فعل الشرط نعم يرد حينئذ أنهم نصوا على أنه يجب حذف الفاء اذا كان المحذوف قولا ويجاب بأن هذا ليس متفقا عليه بل طريقة لبعضهم فيكون المصنف قد جرى على الطريقة الأخرى القائلة بعدم وجوب حذف الفاء كما نقله بعضهم عن همع الهوامع للسيوطى وأشار المصنف بهذا الى ثمرات هذا الفن التى هى أحد المبادئ العشرة وقوله عن غى الخطأ متعلق بقوله يعصم والغى الضلال وضد الهدى كما فى القاموس وغيره سواء كان عن عمد أو عن سهو والخطأ الضلال اذا كان عن سهو وقيل اذا كان عن عمد وقيل مطلقا ففيه ثلاثة أقوال حكاها صاحب القاموس فعلى الاولين تكون اضافة الغى اليه من اضافة العام للخاص كما فى شجر أراك هى المسماة عندهم بالاضافة التى للبيان وأما على الاخير فهى من اضافة أحد المترادفين للآخر فسقط ما لبعضهم هنا اه باجورى (سميته

سميته بالسلم المنورق ... يرقى به سماء علم المنطق ... والله أرجو أن يكون خالصا
لوجهه الكريم ليس قالصا ... وأن يكون نافعا للمبتدي ... به الى المطولات يهتدي

أقول الضمير المتصل بسميته يعود على المؤلف المفهوم من السياق وسمي يتعدى لمفعولين للاول بنفسه وللثاني بنفسه أو بالباء كما هنا والسلم مالة درج يتوصل به من سفل الى علو واستعماله في المعاني مجاز والمنورق بتقديم النونين المزين يرقى يصعد وعلم المنطق المراد به المسائل وشبه تلك المسائل بالسماء بجامع البعد والمعنى أن هذه المسائل التي نظمتها وسميتها بالسلم سهلة يتوصل بها الى المسائل البعيدة الصعبة ثم طلب من المولى سبحانه أن يكون تاليف هذا الكتاب خالصا من الرياء فقال والله أرجو الخ أي أؤمل والوجه الذات والقالص الناقص ثم طلب منه سبحانه أن ينفع به المبتدي وأن يتوصل به الى الكتب المطولات فقال وأن يكون الخ والمبتدي من ليس له قدرة على تصور مسائل الفن الذي يقرأ فيه فان قدر على ذلك فتوسط وان قدر على اقامة دليلها فمنته وقد أجاب المولى سبحانه المؤلف لكن ما طلب فكل من قرأ كتابه هذا بهمة واعتناء يفتح الله عليه في هذا العلم وقد شاهدنا ذلك وقد أخبرنا شيخنا عن أشياخه أن المؤلف كان من أكابر الصوفية وكان مجاب الدعوة رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته وأعاد علينا من صالح دعواته * ثم قال

فصل في جواز الاشتغال به

والخلف في جواز الاشتغال ... به على ثلاثة أقوال ... فابن الصلاح والنواوي حرما
وقال قوم ينبغي أن يعلما ... والقولة المشهورة الصحيحه ... جوازه لكامل القريحه
ممارس السنة والكتاب ... ليهتدي به الى الصواب

أقول ذكر في هذا الفصل حكم الاشتغال بعلم المنطق لكونه من المبادئ العشرة التي ينبغي لكل شارع في علم أن يقف عليها ليكون على بصيرة فيما يشرع فيه وقد استوفى مبادئ هذا الفن شيخ مشايخ شيخنا سيدي سعيد قدورة في شرحه لهذا الكتاب فنها الاسم وقد تقدم أن هذا العلم يسمى بالمنطق ويسمى معيار العلوم وعلم الميزان ومنها التعريف وتقدم تعريف هذا العلم في الشرح ومنها النسبة وتقدمت في قول المتن نسبته الخ ومنها الحكم وذكره المصنف في هذا الفصل وبقية المبادئ في الشرح المذكور * واختلفوا في الاشتغال به على ثلاثة أقوال (الاول) المنع منه وبذلك قال النووي وابن الصلاح (الثاني) الجواز وبذلك قال جماعة منهم الغزالي قائلا من لم يعرفه لا ثقة بعلمه أي لا يؤمن الذهول عنه عند الاحتياج اليه لعدم القواعد التي تضبطه (الثالث) وهو المشهور الصحيح التفصيل فان كان المشتغل ذكي القريحة قوي الفطنة ممارسا للكتاب والسنة جاز الاشتغال به والا فلا (واعلم) أن هذا الخلاف انما هو بالنسبة للمنطق المشوب بكلام الفلاسفة كالذي في طوالع البيضاوي وأما الخالص منها كمختصر السنوسي والشمسية وهذا التاليف فلا خلاف في جواز الاشتغال به بل لا يبعد أن يكون الاشتغال به فرض كفاية لتوقف معرفة دفع الشبه عليه ومن المعلوم أن القيام به فرض كفاية والله أعلم * ثم قال

أنواع العلم الحادث

ادراك مفرد تصور علم ... ودرك نسبة تصديق وسم ... وقدم الاول عند الوضع
لانه مقدم بالطبع ... والنظري ما احتاج للتامل ... وعكسه هو الضروري الجلي
وما به الى تصور وصل ... يدعى بقول شارح فلتبتهل
وما لتصديق به توصلا ... بحجة يعرف عند العقلا

أقول لفظ أنواع مخرج للعلم القديم فانه لا تنوع فيه فاتيانه بالحادث بعد ذلك تاكيد وايضاح للمبتدي والعلم معرفة المعلوم ثم انه ينقسم الى تصور والى تصديق وكل منهما الى ضروري والى نظري فالاقسام أربعة فان

(قوله وقدم الاول الخ) أي وجوبا صناعيا كما صرح به المصنف في شرحه واذا كان كذلك فالاولى قراءة الفعل في عبارته بصيغة الامر ليفيد ذلك وان صح قراءته بصيغة الماضي المبني للمجهول على أن المعنى أن العلماء قدموه والمراد أنه يجب تقديم ما يتعلق بالتصور على ما يتعلق بالتصديق

(قوله عند العقلا) أل فيه للعهد والمعهود أرباب هذا الفن وبهذا يندفع ما قد يقال ان العوام لا يعرفون أن الموصل للتصديق يسمى حجة مع أنهم عقلاء كذا يستفاد من كلام الشيخ الملوي الا أنه قال بعد أن فسر العقلاء بأرباب هذا الفن وأل في العقلاء للكمال وناقشه بعض المحققين في أنه يقتضي أن أرباب غير هذا الفن ليسوا كاملين في العقل قال وعمومه ظاهر الفساد اه باجوري

كان ادراك معنى مفرد فهو تصور كادراك معنى زيد وان كان ادراك وقوع نسبة فهو تصديق كادراك وقوع القيام فى قولنا زيد قائم وهذا معنى قوله ادراك مفرد اليبت فزيد قائم اشتمل على تصورات أربعة تصور الموضوع وهو زيد وتصور المحمول وهو قائم وتصور النسبة بينهما وهو تعلق المحمول بالموضوع وتصور وقوعها فالتصور الرابع يسمى تصديقا والثلاثة قبله شروط له وهذا مذهب الحكماء ومذهب الامام أن التصديق هو التصورات الأربعة فيكون التصديق بسيطا على مذهب الحكماء ومركبا على مذهب الامام والمصنف ماش على مذهب الحكماء بتقدير مضاف فى كلامه بين درك ونسبة وهو وقوع أنك اذا أردت أن تكتب التصور والتصديق وتتعلمهما أو تعلمهما فالمراد بالوضع ما يشمل ذلك فقدم التصور على التصديق لانه مقدم عليه طبعا فيقدم وضعا وهذا معنى قوله وقدم الاول البيت ثم بين أن النظرى من كل من التصور والتصديق ما احتاج للتأمل والضرورى عكسه وهو ما لا يحتاج الى ذلك فالأقسام أربعة كما تقدم مثال التصور الضرورى ادراك معنى لفظ الواحد نصف الاثنين ومثال التصور النظرى ادراك معنى الواحد نصف سدس الاثنى عشر ومثال التصديق الضرورى ادراك وقوع النسبة فى قولنا الواحد نصف الاثنين ومثال التصديق النظرى ادراك وقوع النسبة فى قولنا الواحد نصف سدس الاثنى عشر وبما تقرر علم انحصار العلوم فى التصورات والتصديقات ولكل منهما مبادٍ ومقاصد فمبادى التصورات الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح ومبادى التصديقات القضايا وأحكامها ومقاصدها القياس بأقسامه فانحصر فن المنطق فى هذه الابواب الأربعة وأما مباحث الدلالات ومباحث الألفاظ انما ذكر فى كتب المنطق لتوقف بحث الكليات الخمس عليه ومن نظر الى أقسام القياس الخمسة عد الأبواب ثمانية ومن عد معها مبحث الألفاظ مستقلا كانت الأبواب عنده تسعة ثم ان المناطقة اصطلحوا على تسمية اللفظ المفاد به معنى مفرد بالقول الشارح كالحيوان الناطق فى تعريف الانسان المتوصل به الى معنى مفرد وهو معنى الانسان وهذا معنى قوله وما به الى تصور البيت واصطلحوا على تسمية اللفظ المفيد للتصديق بحجة أى قياسا كالعالم متغير وكل متغير حادث المتوصل به الى النتيجة وهى العالم حادث وهذا معنى قوله وما التصديق البيت * ثم قال

* أنواع الدلالة الوضعية *

دلالة اللفظ على ما وافقه يدعونها دلالة المطابقه وجزئه تضمنا والزم فهو التزام ان بعقل التزم

أقول مراده بالدلالة الوضعية اللفظية بدليل قوله فى البيت دلالة اللفظ ومراده فى البيت دلالة اللفظ الوضعية بدليل قوله فى الترجمة الوضعية فقد حذف من كل من الترجمة والبيت ما أثبت نظيره فى الآخر وهو نوع من الجناس يسمى احتباكا والدلالة فهم أمر من أمر كفهمنا الجرم المعهود من لفظ السماء فلفظ السماء يسمى دالا والجرم المعهود مدلولا * والدلالة بحسب الدال ستة أقسام لان الدال اما أن يكون لفظا كالمثال المتقدم أو غير لفظ كالدخان الدال على النار وكل منهما اما أن يكون دالا بالوضع أو بالطبع أو بالعقل مثال دلالة غير اللفظ الوضعية دلالة الاشارة على معنى نعم أو لا ودلالة النقوش على الألفاظ ومثال الطبيعية دلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل ومثال العقلية دلالة العالم على موجده وهو البارى جل وعلا والدخان على النار ومثال دلالة اللفظ الوضعية دلالة الاسد على الحيوان المفترس والانسان على الحيوان الناطق ومثال الطبيعية دلالة الأنين على المرض وآح على ألم بالصدر ومثال العقلية دلالة كلام المتكلم من وراء جدار على حياته والصراخ على مصيبة نزلت بالصارخ والمختار من هذه الأقسام الدلالة اللفظية الوضعية فقولنا اللفظية مخرج لغير اللفظية بأقسامها الثلاثة وقولنا الوضعية مخرج للفظية الطبيعية والعقلية ثم هذه الدلالة ثلاثة أقسام مطابقية وتضمنية والتزامية فالأولى دلالة اللفظ على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على مجموع الحيوان الناطق والثانية دلالته على جزء المعنى فى ضمنه كدلالته على الحيوان أو الناطق فى ضمن الحيوان الناطق

(قوله يدعونها دلالة المطابقة) أى يسمونها بذلك لمطابقة المعنى اللفظ أو لوضعه على ما تقدم والاضافة فى قوله دلالة المطابقة من اضافة المصاحب الى المصاحب (قوله والزم الخ) أى ودلالة اللفظ على ما لزم فهو دلالة التزام فهو معطوف على ما قبله والفاء زائدة وهذا أولى مما أشار اليه الشيخ الملوى من أن الفاء واقعة فى جواب أما المحذوفة والتقدير وأما ما لزم الخ على أن المعنى وأما دلالة اللفظ على ما لزم الخ لانه يصير الكلام عليه مستأنفا غير متعلق بما قبله فيفوت حسن السبك والتقسيم وما واقعة على شىء لا على لازم والا لضاع قوله لزم والاضافة فى قولهم دلالة الالتزام من اضافة المسبب للسبب وذكر الضمير فى قوله فهو التزام رعاية للخبر

والثالثة دلالته على أمر خارج عن المعنى لازم له كدلالته على قبول العلم وصنعة الكتابة على ما فيه وهذا معنى قوله دلالة اللفظ البيتين وسميت الأولى دلالة المطابقة لمطابقة الفهم للوضع اللغوى لأن الواضع وضع اللفظ ليدل على المعنى بتمامه وقد فهمناه منه بتمامه والثانية دلالة تضمن لأن الجزء فى ضمن الكل والثالثة دلالة التزام لأن المفهوم خارج عن المعنى لازم وقوله ان بعقل التزم أشار به الى أن اللازم لابد أن يكون لازما فى الذهن سواء لازم مع ذلك فى الخارج كلزوم الزوجية للأربعة أم لا كلزوم البصر للعمى وأما اذا كان لازما فى الخارج فقط كسواد الغراب فلا يسمى فهمه من اللفظ دلالة التزام عند المناطقة وان سمى بذلك عند الأصوليين فالباء فى قوله بعقل بمعنى فى والمراد بالعقل الذهن أى القوة المدركة ثم ان كلا من دلالة التضمن والالتزام يستلزم دلالة المطابقة وهى لا تستلزمهما كما اذا كان المعنى بسيطا ولا لازم له ودلالة التضمن قد تجتمع مع دلالة الالتزام فيما اذا كان المعنى مركبا وله لازم ذهنى وتنفرد دلالة التضمن فيما اذا كان المعنى مركبا ولا لازم له ذهنيا وتنفرد دلالة الالتزام فيما اذا كان المعنى بسيطا كالنقطة وله لازم ذهنى والله أعلم * ثم قال

﴿ فصل فى مباحث الألفاظ ﴾

﴿ مستعمل الألفاظ حيث يوجد * إما مركب واما مفرد فأول مادل جزؤه على جزء معناه بعكس ما تلا وهو على قسمين أعنى المفردا كلى أو جزئى حيث وجدا ففهم اشتراك الكلى كأسد بعكسه الجزئى ﴾

أقول اللفظ اما أن يكون مهملا كديز أو مستعملا كزيد ولا عبرة بالمهمل ولذلك أهمله المصنف ثم المستعمل اما أن يكون مفردا واما أن يكون مركبا فالأول ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد والثانى ما دل جزؤه على جزء معناه كزيد قائم والكلام على المركب بقسميه أعنى ما هو فى قوة المفرد وما كان محضا يأتى فى المعرفات والقضايا والأقيسة والمقصود هنا المفرد وهو قسمان جزئى ان منع تصور معناه من وقوع الشركة فيه كزيد وكلى ان لم يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه كالأسد وهو ستة أقسام كلى لم يوجد من أفراده فرد وكلى وجد منها فرد وكلى وجد منها أفراد وكل واحد من هذه الثلاثة قسمان الأول وهو الذى لم يوجد من أفراده فرد اما مع استحالة الوجود كاجتماع الضدين أو مع جواز الوجود كبحر من زئبق والثانى وهو الذى وجد من أفراده فرد اما مع استحالة التعدد كالمعبود بحق أو مع جواز التعدد كشمس والثالث وهو ما وجد منه أفراد اما مع التناهى كالانسان أو مع عدم التناهى كنعيم أهل الجنة أو كمال الله تعالى ﴿ فائدة ﴾ اللفظ يوصف بالافراد والتركيب حقيقة ووصف المعنى بهما مجاز والمعنى يوصف بالكلية والجزئية حقيقة ووصف اللفظ بهما مجاز فان قلت كان الأولى للمصنف أن يقدم المفرد على المركب لأنه مجزوء والجزء مقدم على الكل طبعا فالجواب أن معنى المركب ثبوتى ومعنى المفرد عدمى والاثبات أشرف من النفى فقدمه عليه لذلك وبهذا يجاب عمن قدمه الكلى على الجزئى وقوله على جزء معناه بتحريك الزاى بالضم كما قرأ به شعبة من رواية عاصم * ثم قال

﴿ وأولا للذات ان فيها اندرج فانسبه أو لعارض اذا خرج والكليات خمسة دون انتقاص جنس وفصل عرض نوع وخاص وأول ثلاثة بلا شبط بجنس قريب أو بعيد أو وسط ﴾

أقول مراده بالأول الكلى فى قوله كلى او جزئى يعنى أن الكلى ان كان داخلا فى الذات بأن يكون جزءا من المعنى المدلول للفظ يقال له كلى ذاتى كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وان كان خارجا عن الذات بأن لم يكن كذلك يسمى كليا عرضيا كالماشى والضاحك بالنسبة له وان كان عبارة عن الماهية كانسان فهو ذاتى بناء على أن الذاتى ما ليس بعرضى والكلى الذاتى اما أن يكون مشتركا بين الماهية وبين غيرها أو مختصا بها فالأول يسمى جنسا كالحيوان بالنسبة للانسان والثانى يسمى فصلا كالناطق بالنسبة له والكلى العرضى اما أن يكون مشتركا أو مختصا فان كان مشتركا بين الماهية وغيرها يسمى عرضا عاما كالماشى بالنسبة للانسان

(قوله مستعمل الألفاظ الخ) أى المستعمل منها فالاضافة فى معنى من وخرج عن ذلك المهمل فلا ينقسم الى ذلك لأنه لا معنى له حتى يقال فيه المركب مادل جزؤه على جزء معناه والمفرد مالا يدل جزؤه الى آخره (قوله حيث وجدا) أى فى أى تركيب وجد فيه المفرد فهى حينية اطلاق كما فى نظيره والألف فيه للاطلاق اه باجورى

وان كان خاصا بها يسمى خاصة كالضاحك بالنسبة له والكلى الذى هو عبارة عن نفس الماهية كالانسان فانه عبارة عن مجموع الحيوان الناطق يسمى نوعا فهذه الكليات الخمس التى هى مبادى التصورات المشار اليها بقوله والكليات اليت ثم ان أولها وهو الجنس ثلاثة أقسام قريب كالحيوان بالنسبة للانسان وبعيد كالجسم بالنسبة له ومتوسط كالنامى بالنسبة له وهو المشار اليه بقوله وأول البيت * ثم قال

﴿ فصل فى بيان نسبة الألفاظ للمعانى ﴾

﴿ ونسبة الالفاظ للمعانى * خمسة أقسام بلا نقصان تواطؤ تشاكك تخالف * والاشتراك عكسه الترادف ﴾

أقول اللفظ اما أن يكون واحدا أو متعددا وعلى كل فالمعنى اما أن يكون واحدا أو متعددا فالأقسام أربعة فمثال اتحاد اللفظ والمعنى انسان ومثال اتحاد اللفظ وتعدد المعنى عين فانه يطلق على الباصرة والجارية وغيرهما فالقسم الأول ان اتحد المعنى فى أفراده سمى كليا متواطئا كالانسان وان اختلف فيها بالشدة والضعف سمى كليا مشككا كالبياض فان معناه فى الورق أقوى من معناه فى القميص مثلا والقسم الثانى وهو ما اتحد فيه اللفظ وتعدد المعنى يسمى مشتركا ومثال ما تعدد فيه اللفظ واتحد المعنى انسان وبشر فهما مترادفان والنسبة بينهما الترادف ومثال ما تعدد فيه اللفظ والمعنى انسان وفرس فهما متباينان على ما فيه والنسبة بينهما التباين فهذه الأقسام الخمسة التى ذكرها فى قوله ونسبة الألفاظ البيتين ومراده بالتخالف التباين * ثم قال

﴿ واللفظ اما طلب أو خبر وأول ثلاثة ستذكر
أمر مع استعلا وعكسه دعا وفى التساوى فالتماس وقعا ﴾

أقول اللفظ ان احتمل الصدق والكذب فهو خبر كزيد قائم وان وجد معناه به فهو طلب أى انشاء كقولك اعلم يا زيد والأول يأتى عند قوله اما احتمل الصدق لذاته جرى البيت والثانى ثلاثة أقسام لأنه ان كان من مستعل كقول المخدوم لخادمه اسقنى ماء فهو أمر وان كان من الأدنى كقول الخادم لسيده أعطنى ذرهما فهو دعاء وان كان من مساو يسمى التماسا كقول بعض الخدمة لبعض أعطنى عمامتى وهذا معنى قوله واللفظ اما طلب أو خبر البيتين وفى هذا المبحث كلام فى علم الأصول * ثم قال

﴿ فصل فى بيان الكل والكلية والجزء والجزئية ﴾

﴿ الكل حكمنا على المجموع كل كذاك ليس ذا وقوع وحيثما لكل فرد حكما
فانه كلية قد علما والحكم للبعض هو الجزئيه والجزء معرفته جليه ﴾

أقول الكل هو المجموع المحكوم عليه كقولك أهل الأزهر علماء اذ فيهم من لم يشتم للعلم رائحة والكلية الحكم على كل فرد كقولك كل انسان قابل للفهم والجزئية الحكم على بعض الأفراد كقولك بعض أهل الأزهر علماء والجزء ما تركب منه ومن غيره كل كالبيار والخيط للحصير فكل منهما يقال له جزء والحصير كل وأشار المصنف بقوله كل كذاك الخ الى حديث ذى اليدين المشهور لما قال للمصطفى أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن والتحقيق أنه من باب الكلية لا الكل بدليل قوله للمصطفى بل بعض ذلك قد كان * ثم قال

﴿ فصل فى المعرفات ﴾

﴿ معرف الى ثلاثة قسم حد ورسمى ولفظى علم فالحد بالجنس وفصل وقعا
والرسم بالجنس وخاصة معا وناقص الحد بفصل أو معا جنس بعيد لا قريب وقعا
وناقص الرسم بخاصة فقط أو مع جنس أبعد قد ارتبط
وما بلفظى لديهم شهرا تبديل لفظ برديف أشهرا ﴾

أقول لما قدم الكلام على مبادى التصورات وهى الكليات الخمس أخذ يتكلم على مقاصدها وهى القول

(قوله وأول) أى الذى هو الجنس (قوله وقوله ثلاثة) أى بقطع النظر عن الجنس المنفرد لعدم الظفر بمثاله والا فمع النظر اليه يكون الجنس أربعة ومثل بعضهم للجنس المنفرد بالعقل بناء على جنسيته وقوله بلا شطط أى بلا زيادة يعنى ولا نقص فى كلامه اكتفاء قال بعضهم أصل قوله بلا شطط لا بشطط لأن حق حرف النفى التقديم على جميع المنفى وهو الباء مع الشطط الدال مجموعهما على ملابسة الثلاثة للشطط وانما قدمت الباء تزيينا للفظ وهذا انما يتجه على القول بأن لا فى مثل ذلك ليست بمعنى غير وأما على القول بانها بمعنى غير كما هو المشهور فى نحو قولك جئت بلا زاد فلا فليعرف اه باجورى (قوله والحكم للبعض الخ) اللام فيه بمعنى على كالذى قبله وذلك كما فى قولك بعض الحيوان انسان ولا فرق فى ذلك البعض بين أن يكون واحدا أو أكثر (قوله ورسمى) ويقال له رسم أيضا فان قيل يلزم على ذلك نسبة الشىء الى نفسه لأنه منسوب للرسم الذى هو هو أجيب بأنه منسوب للرسم اللغوى وهو الأثر لا المصطلح عليه حتى يلزم ما ذكر قال بعضهم ويمكن أن يتكلف بأن يقال انه منسوب للرسم المصطلح عليه ويراد منه فرد من أفراده فيكون من نسبة النوع الى فرده

الشارح

الشارح فالمعرفات جمع معرف بكسر الراء ويقال له تعريف وقول شارح أيضا وهو ما كانت معرفته سببا في معرفة المعرف بفتح الراء كالحيوان الناطق في تعريف الانسان فان معرفته سبب في معرفة الانسان وهو خمسة أقسام حد تام وناقص ورسم تام وناقص وتعريف باللفظ فالحد التام هو التعريف بالجنس والفصل القريبين كتعريف الانسان بالحيوان الناطق والحد الناقص هو التعريف بالفصل وحده كتعريفه بالناطق فقط أو به مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الناطق والرسم التام هو التعريف بالجنس القريب والخاصة كتعريف الانسان بالحيوان الضاحك والرسم الناقص بالخاصة وحدها كتعريفه بالضاحك أو بها مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الضاحك وأما التعريف باللفظ فهو أن يبدل اللفظ بلفظ مرادف له أشهر منه كتعريف الغضنفر بالأسد ومراد المصنف بالحد والرسم في البيت الثاني التامان بدليل قوله بعد ذلك وناقص الحد وناقص الرسم ثم قال

﴿ وشرط كل أن يرى مطردا منعكسا وظاهرا لا أبعدا ولا مساويا ولا تجوزا
بلا قرينة بها تحرزا ولا بما يدري بمحدود ولا مشترك من القرينة خلا
وعندهم من جملة المردود أن تدخل الأحكام في الحدود
ولا يجوز في الحدود ذكر أو وجائز في الرسم فادر ما روا ﴾

أقول شرط المعرف أن يكون مطردا منعكسا أي جامعا لأفراد المعرف مانعا من دخول غيرها كتعريف الانسان بالحيوان الناطق فلو كان غير جامع كتعريف الحيوان بالناطق أو غير مانع كتعريف الانسان بالحيوان لم يصح التعريف وأن يكون ظاهرا كتعريف الخطة بالقمح وأما اذا كان أبعد منه كتعريف الأسد بالغضنفر أو مساويا كتعريف العدد الفرد بما ليس بزوج والزوج بما ليس بفرد فلا يصح وأن لا يكون بألفاظ مجازية من غير قرينة تعين المراد كتعريف البليد بالحمار فان وجدت قرينة يحترز بها عن المعنى الحقيقي صح التعريف كتعريف البليد بحمار يكتب وأن لا يتوقف معرفته على معرفة المحدود كتعريف العدد الفرد بما تقدم وعكسه وأن لا يكون بالألفاظ المشتركة من غير قرينة كتعريف الشمس بالعين فان وجدت قرينة كتعريفها بالعين المضيئة صح التعريف وادخال الأحكام في الحدود لا يجوز كتعريف الفاعل بأنه الاسم المرفوع لأن الرفع حكم من أحكامه لأن المعرف بفتح الراء يتوقف على أجزاء التعريف واذا جعلنا الحكم جزأ منها والحال أنه يتوقف على المعرف بفتح الراء لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره لزم الدور وهو ممنوع ولا يجوز ادخال أو التي للشك في الحد كقولك في تعريف البليد هو الذي لا يفهم أولا يستقيم على سبيل الشك أي اما هذا واما هذا وأما أو التي للتقسيم فانه يجوز ادخالها على معنى أن المعرف قسمان قسم كذا وقسم كذا فيكون التعريف في الحقيقة تعريفين لشيئين متخالفين مثاله تعريف النظر بالفكر المؤدي الى علم أو غلبة ظن يعني أن النظر قسمان الأول الفكر المؤدي الى العلم والثاني الفكر المؤدي الى غلبة ظن وأما في الرسم فيجوز دخولها كقولك في تعريف الانسان هو الحيوان الضاحك أو القابل للعلم وصنعة الكتابة والفرق بين الحد والرسم أن الماهية يستحيل أن يكون لها فصلان على البدل ويجوز أن يكون لها خاصتان كذلك ثم قال

﴿ باب في القضايا وأحكامها ﴾

﴿ ما احتمل الصدق لذاته جرى بينهم قضية وخبرا ﴾

أقول لما فرغ من مبادي التصورات ومقاصدها أخذ يتكلم على مبادي التصديقات وهي القضايا وأحكامها وواحد القضايا قضية وهي مرادفة للخبر وتعريفها مركب احتمل الصدق والكذب لذاته فاحتمال الصدق والكذب يخرج الانشاء وقوله لذاته ليدخل فيه ما يقطع بصدقه كخبر الله ورسوله وما يقطع بكذبه كخبر

(قوله ولا مشترك الخ) أي ولا بمشترك لفظي خلا من القرينة المعينة للمراد كأن تقول في تعريف الشمس هي عين فلو وجدت القرينة المذكورة كأن تقول فيما ذكر هي عين تضيء في الآفاق لم يمتنع التعريف به ومحل الامتناع اذا لم يرد بذلك المشترك جميع المعاني التي وضع لها والا جاز التعريف به كتعريف القضية بأنها قول الخ والقول مشترك بين المعقول واللفظ والمراد في التعريف المذكور كل منهما اه باجوري

الواحد نصف الثانية لأنا لو نظرنا الى ذات الخبر لرأيناه يحتمل الصدق والكذب بقطع النظر عن الخبر والواقع فالقطع بأحد الأمرين من جهة الخبر أو الخبر عنه * ثم قال

﴿ ثم القضايا عندهم قسمان شرطية جلية والثانى كلية شخصية والأول
اما مسور واما مهمل والسور كليا وجزئيا يرى وأربع أقسامه حيث جرى
إما بكل أو ببعض أو بلا شئ وليس بعض او شئ جلا وكلها موجبة وسالبه
فهى اذا الى الثمان آيبه والأول الموضوع بالجليه والآخر المحمول بالسويه ﴾

أقول القضية قسمان شرطية وحملية والأولى يأتى الكلام عليها فى المتن والثانية وهى الحملية أى ما اشتملت على موضوع ومحمول كزيد كاتب اما أن يكون موضوعها كليا كالانسان حيوان أو جزئيا كزيد كاتب فالثانية تسمى شخصية والأولى ان كانت مهملة من السور سميت مهملة كالانسان حيوان وان كانت مسورة فان كان السور كلا أو ما فى معناه فالقضية كلية ككل انسان أو عامة الانسان حيوان وان كان بعضا أو ما فى معناه جزئية كبعض الانسان أو واحد من الانسان حيوان فتلخص أن القضايا أربعة شخصية ان كان موضوعها جزئيا كزيد كاتب ومهملة ان كان كليا لم تسور كالانسان حيوان وكلية بأن سورت بالسور الكلى ككل انسان حيوان وجزئية ان سورت بالسور الجزئى كبعض الانسان حيوان وكل من هذه الأربعة اما أن يكون موجبا كما تقدم أو سالبا كزيد ليس بكاتب والانسان ليس بحجر ولا شئ من الانسان بحجر وبعض الانسان ليس بحجر فتكون الأقسام ثمانية والأول من كل واحد يسمى موضوعا والثانى يسمى محمولا وهو المشار اليه بقوله والأول البيت واعلم أن المصنف قال فى تعريف القضية انها احتمل الصدق ولم يقل والكذب للاكتفاء وتعليم الأدب فى التعبير * ثم قال

﴿ وان على التعليق فيها قد حكم فانها شرطية وتنقسم أيضا الى شرطية متصله
ومثلها شرطية منفصله جزآهما مقدم وتالى أما بيان ذات الاتصال
ما أوجبت تلازم الجزأين وذات الانفصال دون مين ما أوجبت تنافرا بينهما
أقسامها ثلاثة فلتعلما مانع جمع أو خلو أو هما وهو الحقيق الأخص فاعلما ﴾

أقول لما تكلم على القضية الحملية أخذ يتكلم على الشرطية لأن الأولى جزء من الثانية والجزء مقدم على الكل وعرفها بقوله وان على التعليق البيت يعنى أن القضية الشرطية ما تركبت من جزأين ربط أحدهما بالآخر بأداة شرط أو عناد كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والعدد اما زوج واما فرد فالأولى تسمى شرطية متصلة والثانية تسمى شرطية منفصلة وأول كل منهما يسمى مقدما والثانى يسمى تاليا فالشرطية المتصلة ما أوجبت تلازم الجزأين بأن يكون أحدهما لازما للآخر كالمثال المتقدم فان طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار والشرطية المنفصلة ما أوجبت أى دلت على التنافر بينهما فان الزوجية فى المثال المتقدم منافرة للفردية وهى ثلاثة أقسام مانعة جمع وهى ما دلت على عدم صحة الاجتماع بين المقدم والتالى وان جوزت الخلو كقولنا الجسم اما أبيض واما أسود فان الجمع بين البياض والسواد ممتنع ويجوز الخلو عنهما بكونه أحمر مثلا ومانعة خلو وهى ما دلت على امتناع الخلو من طرفيها وان جوزت الاجتماع كقولنا زيد اما فى البحر واما أن لا يغرق فان الخلو عن الطرفين ممتنع ويجوز الجمع بأن يكون فى نحو مركب ومانعة جمع وخلو وهى ما دلت على امتناع الجمع والخلو كقولنا العدد اما زوج أو فرد فالزوجية والفردية لا يجتمعان ولا يخلو العدد عنهما وهى أخص من مانعة الجمع لمنعها الخلو ومن مانعة الخلو لمنعها الجمع فبينها وبين كل منهما العموم والخصوص المطلق وتسمى حقيقية لأنها أحق باسم

الانفصال

(قوله والثانى) انما قال والثانى ولم يقل والثانية مع أنه عبارة عن الحملية نظرا لكونها قسما وسيأتى الكلام على الأول فى قوله وان على التعليق الخ (قوله والأول) أى الذى هو الكلية بالمعنى الذى أراده المصنف منها فيما تقدم ولم يقل والأولى نظرا لكونها قسما كما تقدم فى نظيره وقوله اما مسور أى بالسور الكلى أو الجزئى وقوله واما مهمل أى من السور (قوله والسور الخ) هو ما دل على الاحاطة بجميع الأفراد أو ببعضها فى الحملية ككل وبعض كما سيذكره المصنف وما دل على الاحاطة بجميع الأوضاع أى الأحوال الممكنة أو ببعضها فى الشرطية ككلما وقد يكون كما سيأتى سمى بذلك تشبيها له بسور البلد المحيط بكلها أو بعضها بجامع الاحاطة فى كل فهو استعارة باعتبار اللغة وان كان حقيقة باعتبار اصطلاح المناطقة (قوله كليا وجزئيا) وكل منهما اما ايجابى واما سلبى فأقسامه أربعة كما ذكره المصنف بعد اه باجورى

الانفصال ولم يبين المصنف أقسام الشرطية المتصلة والمنفصلة ولا أسوارها كما فعل في الحملية تقريبا على المبتدي وذلك في المطولات

﴿ فصل في التناقض ﴾

﴿ تناقض خلف القضيتين في كيف وصدق واحد أمر قفي فان تكن شخصية أو مهمله فنقضها بالكيف أن تبدله وان تكن محصورة بالسور فانقض بضد سورها المذكور فان تكن موجبة كلية نقيضها سالبة جزئيه وان تكن سالبة كليه نقيضها موجبة جزئيه ﴾

أقول التناقض حكم من أحكام القضايا كالعكس ذكرهما المصنف للاحتياج اليهما ومعنى التناقض في الاصل ثبوت الشيء وسلبه كزيد ولازيد وزيد كاتب وزيد ليس بكاتب ومعناه هنا اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث تصدق احداهما وتكذب الأخرى فخرج باختلاف القضيتين اختلاف المفردين كزيد ولازيد وبالايجاب والسلب المعبر عنه عندهم بالكيف الاختلاف بالكم المعبر عنه عندهم بالكلية والجزئية ككل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان وبحيث تصدق احداهما وتكذب الاخرى قولنا زيد فاضل زيد ليس بفاسق لاتفاقهما على الصدق مثال ما انطبق عليه تعريف المصنف زيد عالم زيد ليس بعالم وهذا بالنسبة لغير المسورة أما هي فلابد من الاختلاف في الكم أيضا مثال التناقض في القضايا الاربعة على ماذهب اليه المصنف في الشخصية زيد كاتب زيد ليس بكاتب وفي المهملة الانسان حيوان الانسان ليس بحيوان وفي الكلية كل انسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان وفي الجزئية بعض الانسان حيوان لاشيء من الانسان بحيوان ولكن الذي يدل عليه كلامه الآتي من أن المهملة في قوة الجزئية توافق قول غيره من المحققين ان نقيض المهملة سالبة كلية فنقيض الانسان حيوان لاشيء من الانسان بحيوان فتكون المهملة داخلة في المسورة بالسور الجزئي واعلم أن التناقض لا يتحقق بين القضيتين الا مع اتفاقهما في وحدات ثمان مذكورة في المطولات ترجع الى وحدة واحدة وهي اتحاد النسبة الحكمية فتلخص أن القضيتين الشخصيتين تناقضهما يتحقق بالاختلاف في الكيف مع الاتفاق في الوحدات وأن المسورتين يتحقق تناقضهما بالاختلاف في الكيف والكم مع الاتفاق فيما ذكر والله أعلم (م)

﴿ فصل في العكس المستوى ﴾

﴿ العكس قلب جزأي القضيه مع بقاء الصدق والكيفيه والكم الا الموجب الكليه فعوضها الموجبة الجزئيه والعكس لازم لغير ما وجد به اجتماع الخستين فاقتصد ومثلها المهملة السلبيه لأنها في قوة الجزئيه والعكس في مرتب بالطبع وليس في مرتب بالوضع ﴾

أقول العكس في اللغة التحويل وفي الاصطلاح ثلاثة أقسام عكس مستو وعكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف ومتى أطلق العكس فالمراد به الاول فتقييد المصنف العكس بالمستوى زيادة ايضاح للمبتدي وعرفه المصنف بقوله العكس الخ يعني أن العكس هو أن يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع بقاء الصدق والكيف والكم مثال ذلك بعض الانسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان فالقضية الاولى موجبة جزئية صادقة والثانية كذلك ويستثنى من هذا الضابط الموجبة الكلية فان عكسها موجبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان والعكس لازم لكل قضية لم يجتمع فيها خستان وهما السلب والجزئية فتخرج السالبة الجزئية والمهملة السلبية لأنها في قوتها ويبقى الشخصية بقسميها أعني الموجبة والسالبة والكلية كذلك والجزئية الموجبة والمهملة الموجبة فالشخصية الموجبة زيد كاتب عكسها بعض الكاتب زيد والسالبة ان كان محمولها جزئيا انعكست كنفسها كقولنا زيد ليس بعمرو عكسه

(قوله وان تكن محصورة بالسور الخ) أي سواء كانت كلية أو جزئية وسواء كانت موجبة أو سالبة فدخل في كلامه جميع القضايا فليتأمل (قوله فانقض بضد سورها المذكور) لا يخفى عليك أن سور الايجاب الكلي ضده سور السلب الجزئي وبالعكس وسور الايجاب الجزئي ضده سور السلب الكلي وبالعكس (قوله فان تكن موجبة الخ) الفاء اما تفريعية أو فصيحة مثل مامر (قوله نقيضها سالبة جزئيه) أي وبالعكس ففي المصنف اكتفاء للعلم بذلك مما ذكره وانما لم يكن نقيض الموجبة الكلية سالبة كلية لأنه لو كان كذلك لجاز كذبهما معا كما في قولك كل حيوان انسان لاشيء من الحيوان بانسان والنقيضان لا يكذبان معا كما علم مما مر (قوله وان تكن سالبة كلية نقيضها الخ) أي وبالعكس ففي كلامه اكتفاء بما تقدم وانما لم يكن نقيض السالبة الكلية موجبة كلية لأنه لو كان كذلك لجاز كذبهما معا كما مر اه باجوري

عمرو ليس بزيد وان كان كليا انعكست الى سالبة كلية نحو زيد ليس بحمار عكسه لاشيء من الحمار بزيد والكلية الموجبة عكسها جزئية موجبة نحو كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان والسالبة تنعكس كنفسها نحو لاشيء من الانسان بحجر عكسه لاشيء من الحجر بانسان والجزئية الموجبة تنعكس كنفسها نحو بعض الانسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان والمهملة الموجبة تنعكس كنفسها أو الى الموجبة الجزئية نحو الانسان حيوان عكسه الحيوان انسان أو بعض الحيوان انسان وأما الجزئية السالبة نحو بعض الحيوان ليس بانسان والمهملة السالبة نحو الحيوان ليس بانسان فلا عكس لهما كما تقدم ثم ان العكس لا يكون الا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي وهي الحمليات والشرطيات المتصلة وأما القضايا المرتبة بحسب الوضع فقط وهي الشرطيات المنفصلة فلا عكس لها وهذا معنى قوله والعكس في مرتب البيت * ثم قال

﴿ باب في القياس ﴾

﴿ ان القياس من قضايا صورا ... مستلزما بالذات قولا آخرا ... ثم القياس عندهم قسمان
ففنه مايدعى بالاقتراني ... وهو الذي دل على النتيجة ... بقوة واختص بالحملية
فان ترد تركيبه فركبا ... مقدماته على ماوجبا ... ورتب المقدمات وانظرا
صحيحها من فاسد مختبرا ... فان لازم المقدمات ... بحسب المقدمات آت
وما من المقدمات صغرى ... فيجب اندراجها في الكبرى ... وذات حد أصغر أصغر اهما
وذات حد أكبر كبراهما ... وأصغر فذاك ذو اندراج ... ووسط يلغى لدى الانتاج ﴾

أقول هذا شروع في مقاصد التصديقات وهو القياس ومعناه لغة تقدير شيء على مثال شيء آخر واصطلاحا لفظ تركب من قضيتين فأكثر يلزم عنهما لذاتهما قول آخر والاول يسمى قياسا بسيطا والثاني يسمى قياسا مركبا وسيأتي في كلامه وأنه يرجع الى البسيط مثال الاول العالم متغير وكل متغير حادث يلزم عنه العالم حادث ومثال الثاني النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده يلزم عنه النباش تقطع يده فخرج بقيد التركيب من قضيتين اللفظ المفرد والقضية الواحدة وخرج بالقول الآخر ما اذا كان القول أحد المقدمتين كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق بشر فان النتيجة وهي كل انسان بشر هي احدى المقدمتين وخرج بقولنا لذاته ما اذا كان القول الآخر لا لذات القضيتين كقولنا زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر فالنتيجة وهي زيد مساو لبكر ليست لازمة لذات المقدمتين بل بواسطة مقدمة أجنبية وهي مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء ثم ان القياس ينقسم الى قسمين اقتراني وشرطي والثاني يأتي في قوله ومنه مايدعى بالاستثنائي الخ والاول هو مادل على النتيجة بالقوة أي بالمعنى بأن تكون النتيجة مذكورة فيه بمادتها لا بصورتها كالعالم حادث فيما تقدم وخرج بذلك القياس الشرطي فانه دال على النتيجة بالفعل أي ذكرت فيه النتيجة بمادتها وصورتها كقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان وهذه النتيجة ذكرت في القياس بمادتها وهيئتها كذا قالوا والذي يظهر أن هذا بحسب الظاهر لان النتيجة لازم القياس ولا يصح أن يكون اللازم جزءا من الملزوم بل هو مغاير له فافهم ويتركب هذا القياس من الحمليات والشرطيات وأما قول المتن واختص بالحملية فجرى على الغالب فان أردت تركيب القياس الاقتراني فركبه على الوجه المعتبر عندهم من الاتيان بوصف جامع بين طرفي المطلوب كالتغير في المثال المتقدم ومن ترتيب المقدمات جمع مقدمة أي القضية التي جعلت جزء دليل سميت بذلك لتقدمها على المطلوب فان لم تكن جزء دليل فلا تسمى مقدمة بأن تقدم المقدمة الصغرى على الكبرى ومن تمييز الصحيح من الفاسد لان النتيجة لازم واللازم بحسب ملزومه ان صحيحا فصحيح وان فاسدا ففاسد فالنتيجة صحيحة ان كان كل من المقدمتين صحيحا والا ففاسدة ومن اندراج المقدمة الصغرى في الكبرى والمراد بالمقدمة الصغرى

(قوله بالذات) أي بذاته فالمحوض عن الضمير على مذهب المجيز لذلك (قوله قولا آخرا) أي مغايرا لكل من المقدمتين واعترض بأن النتيجة لابد أن تكون مركبة من أجزاء المقدمتين وحينئذ فلا تكون مغايرة لهما وأجيب بأن المراد بمغايرة النتيجة لهما كونها ليست عين واحدة منهما لا كون أجزائها غير أجزائهما فان قلت مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج أن كل انسان جسم وهذه النتيجة مغايرة للمقدمتين بالمعنى المذكور فافهم (قوله ثم القياس الخ) ثم للترتيب الذكري وقوله عندهم أي المناطقة (قوله ففنه مايدعى بالاقتراني) يعني أن من القياس قسما يسمى بالاقتراني لاقتران حدوده واتصال بعضها ببعض من غير فصل بينهما بأداة الاستثناء التي هي لكن وسيأتي قسيم ذلك في قوله ومنه مايدعى بالاستثنائي الخ (قوله مقدماته) المراد بالجمع هنا وفيما بعد ما فوق الواحد اه باجوري

(١) لعل ان اذا هذا مزيدة صحيح (٢) لعل اللازم كما صحيح

(قوله عند هؤلاء الناس) يعني المناطقة وقيد بذلك لأن الشكل عند اللغويين لا يختص بذلك بل يطلق على هيئة الشيء مطلقا (قوله يطلق عن قضيتي قياس) أي على هيئتهما الحاصلة من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط فهو في كلام المصنف مجاز لغوي ومجاز بالحذف واحترز بقوله قضيتي قياس عن قضيتي غير قياس كما لو قلت كل انسان حيوان وكل فرس صهال فلا تسمى هيئتهما شكلا (قوله وللمقدمات) المراد بالجمع المثنى كما مر وقوله فقط متعلق بمحذوف أي أربعة فقط (قوله أربعة بحسب الحد الوسط) أي بالنظر لأحواله من حمله في الصغرى ووضعه في الكبرى وحمله فيهما ووضعه فيهما ووضعه في الصغرى وحمله في الكبرى كما يعلم مما بعد (قوله يدعى بشكل أول) أي يسمى بذلك ولا يخفى ما في ذلك من التسامح لأن ظاهره أن المسمى بالشكل الأول المذكور من الحمل والوضع مع أن المسمى به إنما هو الهيئة الحاصلة

المشتملة على الحد الاصغر الذي هو موضوع النتيجة كالعالم متغير في المثال المتقدم وبالكبرى المشتملة على الحد الأكبر الذي هو محمول النتيجة ككل متغير حادث والمتكرر بين الحد الأصغر والأكبر يسمى حدا أوسط وهو الذي يحذف عند أخذ النتيجة كالمتغير فيما تقدم فقول المصنف وأصغر الخ يستغنى عنه بقوله وما من المقدمات البيت ثم قال

﴿ فصل في الأشكال ﴾

الشكل عند هؤلاء الناس ... يطلق عن قضيتي قياس ... من غير أن تعتبر الأسوار
إذ ذاك بالضرب له يشار ... وللمقدمات أشكال فقط ... أربعة بحسب الحد الوسط
حمل بصغرى وضعه بكبرى ... يدعى بشكل أول ويدري ... وحمله في الكل ثانيا عرف
ووضعه في الكل ثالثا ألف ... ورابع الاشكال عكس الأول ... وهي على الترتيب في التكمل
(ففيث عن هذا النظام يعدل ... فقاسد النظام أما الأول)

أقول لفظ فصل ساقط في بعض النسخ والشكل يطلق لغة على هيئة الشيء ومعناه عند المناطقة هيئة قضيتي قياس فعن في كلام المصنف بمعنى على وهناك مضاف محذوف أي يطلق على هيئة قضيتي قياس من حيث اقتران الحدود فيه لا من حيث الصور اذ بالنظر لذلك تسمى أنواع القياس ضروبا وأنواع الشكل أربعة لأن الحد الوسط إن كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الأول كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث وإن كان محمولا في القضيتين فهو الثاني كقولنا العالم متغير ولا شيء من القديم بمتغير وإن كان موضوعا فيهما فهو الثالث كقولنا العالم متغير العالم حادث وإن كان عكس الأول بأن كان الحد الوسط موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الرابع كقولنا المتغير حادث العالم متغير واعلم أن المؤلفين جرت عادتهم بالتمثيل بالحروف كقولهم في الضرب الأول من الشكل الأول كل (ج ب) وكل (ب ا) فكان كل انسان حيوان وكل حيوان حساس قصدا للاختصار وقد أعرضت عن ذلك ومثلت بالمراد للايضاح وإن كان الأوضح منه التمثيل بنحو كل صلاة عبادة وكل عبادة تفتقر الى النية للاقتصار وهذه الأشكال في الكمال على هذا الترتيب فالأول أكملها ويليه الثاني الخ فان وجد قياس ليس على هيئة من هذه الهيآت الأربع فنظمه فاسد كقولنا كل انسان حيوان وكل فرس صهال فقوله فيما يأتي والثاني كالخروج عن أشكاله تكرارا مع هذه لزيادة الايضاح للمبتدي ثم ان كل شكل من هذه الأشكال الأربعة يتصور فيه ستة عشر ضربا لأن لكل من مقدمتيه باعتبار الكلية والجزئية والايجاب والسلب أربعة أحوال وكل حالة من حالات الأولى تؤخذ مع أربع حالات الثانية وليست كلها منتجة بل المنتج منها ما وجد فيها الشروط التي ذكرها المصنف بقوله أما الأول

﴿ فشرطه الايجاب في صغراه ... وأن ترى كلية كبراه ... والثان أن يختلفا في الكيف مع
كلية الكبرى له شرط وقع ... والثالث الايجاب في صغراهما ... وأن ترى كلية إحداهما
ورابع عدم جمع الخستين ... الا بصورة ففيها تستين
صغراهما موجبة جزئيه ... كبراهما سالبة كليه ﴾

أقول يشترط لانتاج الشكل الأول شرطان الأول أن تكون صغراه موجبة سواء كانت كلية أو جزئية والثاني أن تكون الكبرى كلية سواء كانت موجبة أو سالبة والحاصل من ضرب حالتي الأولى في حالتي الثانية أربعة وهي الضروب المنتجة من هذا الشكل * الضرب الأول موجبتان وكليتان والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان حساس ينتج كل انسان حساس (الضرب الثاني) كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج لا شيء من الانسان بحجر (الضرب الثالث) موجبتان والكبرى كلية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض

بسبب ذلك وكذا يقال فيما بعد وقوله ويدري أي بشكل أول ففيه الحذف من الثاني لدلالة الاول اه باجوري

(١) واعلم أن ماذكره المصنف هو مذهب الأقدمين وذهب بعض المتأخرين وتبعه كثيرون الى أن شرط انتاج هذا الشكل ايجاب مقدمتيه مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احداهما وبنوا على ذلك أن المنتج من ضروبه ثمانية وعليه فالضرب السادس أن يكون مركبا من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الانسان ليس بجماد وكل ناطق انسان ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الجماد ليس بناطق والضرب السابع أن يكون مركبا من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الجماد ليس بانسان ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بجماد والضرب الثامن أن يكون مركبا من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو لاشيء من الحيوان بجماد وبعض الانسان حيوان ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الجماد ليس بانسان ويشترط لانتاج هذه الاضرب الثلاثة زيادة على ما مر شروط تطلب من المطولات

الانسان حيوان وكل حيوان حساس ينتج بعض الانسان حساس (الضرب الرابع) صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الانسان حيوان ولاشيء ممن الحيوان بحجر ينتج بعض الانسان ليس بحجر فقد انتج هذا الشكل المطالب الأربعة وبهذا كان أفضل الاشكال ويشترط لانتاج الشكل الثاني شرطان الأول أن يختلف المقدمتان في الكيف بأن تكون احداهما موجبة والأخرى سالبة الثاني أن تكون الكبرى كلية فالكبرى ان كانت موجبة فالصغرى سالبة كلية أو جزئية وان كانت الكبرى سالبة فالصغرى موجبة كلية أو جزئية والحاصل من ضرب حالتي الكبرى في حالتي الصغرى أربعة وهي الضروب المنتجة من هذا الشكل كالشكل الذي قبله الضرب الأول كليتان والكبرى سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان ينتج لاشيء من الانسان بحجر الضرب الثاني كليتان والكبرى موجبة كقولنا لاشيء من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان ينتج لاشيء من الحجر بانسان فالنتيجة في هذين الضربين سالبة كلية الضرب الثالث موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كقولنا بعض الانسان حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان ينتج بعض الانسان ليس بحجر الضرب الرابع سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا بعض الحجر ليس بحيوان وكل انسان حيوان ينتج بعض الحجر ليس بانسان فالنتيجة في هذين الضربين سالبة جزئية فقد أنتج هذا الشكل السلب فقط كليا في الضربين الأولين وجزئيا في الأخيرين * ويشترط لانتاج الشكل الثالث شرطان الأول أن تكون الصغرى موجبة الثاني أن تكون احدى المقدمتين كلية فالصغرى ان كانت كلية أنتجت مع الكبرى بأحوالها الأربع وان كانت جزئية أنتجت مع الكبرى الكلية موجبة وسالبة فالحاصل ستة أضرب وهي المنتجة من هذا الشكل (الضرب الأول) كليتان موجبتان كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق (الضرب الثاني) موجبتان والكبرى كلية كقولنا بعض الانسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق (الضرب الثالث) موجبتان والصغرى كلية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فهذه الأضرب الثلاثة فيها النتيجة موجبة جزئية (الضرب الرابع) كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولاشيء من الانسان بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر (الضرب الخامس) صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض الانسان حيوان ولاشيء من الانسان بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر (الضرب السادس) موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر فالنتيجة في هذه الأضرب الثلاثة سالبة جزئية فعلم أن هذا الشكل لا ينتج الا الجزئية موجبة في الثلاثة الأول وسالبة في الثلاثة بعدها * ويشترط لانتاج الشكل الرابع شرط واحد وهو عدم اجتماع الخستين الا في صورة واحدة والمراد بالخستين السلب والجزئية وعدم اجتماع الخستين صادق بأربعة أضرب ويزاد على ذلك الصورة المستثناة فالأضرب المنتجة من هذا الشكل خمسة (الضرب الأول) كليتان موجبتان كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق (الضرب الثاني) موجبتان والصغرى كلية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق فالنتيجة في هذين الضربين موجبة جزئية (الضرب الثالث) كليتان والكبرى موجبة كقولنا لاشيء من الانسان بحجر وكل ناطق انسان ينتج لاشيء من الحجر بناطق (الضرب الرابع) كليتان والكبرى سالبة كقولنا كل انسان حيوان ولاشيء من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر (١) (الضرب الخامس) موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كما ذكر المصنف كقولنا بعض الانسان حيوان ولاشيء من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر وأن النتيجة في الضربين

الأولين الايجاب الجزئي وفي الأخيرين السلب الجزئي وفي الثالث السلب الكلي ودليل انتاج الشكل الثاني خصوص السلب الجزئي وانتاج الثالث خصوص الجزئية وانتاج الرابع ماتقدم في المطولات ثم قال

﴿ فمنتج الأول أربعة * كالثان ثم ثالث فستة * ورابع بخمسة قد أنتجا * وغير ماذكرته لن ينتجا ﴾

أقول هذا نتيجة ماتقدم من الشروط وهو ظاهر غني عن الشرح غير أن المصنف لم يبين ماتركب منه هذه الضروب المنتجة من الأشكال الأربعة وقد بينتها في الشرح وقد كنت نظمت ذلك في أبيات فلنذكرها هنا لتسهل الاحاطة بحفظها وهي هذه

ومنتج من أول الأشكال ... أربعة خذها على التوالي
كل فكل منتج كلا وان ... بعض فكل تنتجه بعض وما
بليه لاشيء فلا شيء قن ... بعض فكل تنتجه بعض وما
بعض فلا تنتج ليس فاعلما
والثان أيضا أربع كل فلا ... وعكسه تنتجهما لا فاعقلا
بعض فلا وليس كل فلهما
ليس نتيجة فكن مستفهما ... وثالث ست وهي كل فكل
بعض فكل عكسه بعض فقل
كل فلا بعض فلا كل ففي ... بليس فيها المنتج ليس فاقتفي
ورابع خمس وهي كل فكل
كل فبعض منتج لا تحل ... لا كل لا والعكس ليس ببعض لا
ينتج ليس فافهمن وحصلا

وقد اقتصرت في بعض الأبيات على لا من لاشيء وليس من ليس بعض وأشرت للموجبة الكلية بكل وللجزئية ببعض ومن فهم ماقدمته في الشرح فهم معنى هذه الابيات وبفهمك الضروب المنتجة من الأشكال الأربعة تفهم أن ماعداها من الضروب التي تتصور في كل شكل عقيم وقد وضعوا لذلك جدولا في المطولات يعرف منه العقيم من غيره واللبيب يقدر على استخراج ذلك الجدول من فهمه لما تقدم والله أعلم ثم قال

﴿ وتتبع النتيجة الأخس من ... تلك المقدمات هكذا زكن ... وهذه الأشكال بالحلي
مختتمة وليس بالشرطي ... والحذف في بعض المقدمات ... أو النتيجة لعلم آت
وتنتهي الى ضرورة لما ... من دور او تسلسل قد لزما ﴾

أقول الخسة السلب والجزئية والشرف الايجاب والكلية فاذا اشتملت مقدمات القياس على خسة فالنتيجة تابعة لذلك فخسة السلب وجدت في الضرب الثاني من الشكل الأول في المقدمة الثانية ولذلك كانت النتيجة سالبة كلية وخسة الجزئية في الضرب الثالث منه في المقدمة الأولى ولذلك كانت النتيجة موجبة جزئية واجتمع الخستان في الضرب الرابع منه الجزئية في المقدمة الأولى والسلب في الثانية ولذلك كانت النتيجة سالبة جزئية وقوله زكن بمعنى علم ثم ان هذه الأشكال الأربعة خاصة بالقياس الحملي أي ماتركب من القضايا الحملية ولا تكون في القياس الشرطي أي ماتركب من القضايا الشرطية على ماذهب اليه المصنف تبعا لبعض المناطقة والذي عليه المحققون منهم أنه يكون في المركب من القضايا الشرطية أيضا نحو ان كان هذا انسانا فهو حيوان وكلما كان حيوانا فهو حساس فينتج ان كان هذا انسانا فهو حساس ثم انه يصح حذف احدى المقدمتين الاولى أو الثانية أو النتيجة للعلم بالمحذوف فمن حذف المقدمة الأولى قولك النباش آخذ المال خفية وكل آخذ المال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فالنباش تقطع يده فقولنا وكل سارق الخ كبرى لصغرى محذوفة وهي النباش سارق ومن حذف الثانية قولك الانسان ناطق فهو حيوان فالمحذوف وكل ناطق حيوان ومن حذف النتيجة العالم متغير وكل متغير حادث في جواب ما الدليل على حدوث العالم وقد يحذف المقدمة والنتيجة معا كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا الآية أذ التقدير لكنهما لم تفسدا فلم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى ثم ان المقدمات لابد أن تنتهي الى الضرورة بحيث لا يحتاج في فهم معناها الى تأمل لأنها لو كانت نظرية يتوقف العلم بها على غيرها وذلك الغير يحتاج للنظر فيتوقف على غيره الخ للزم على ذلك الدور أو التسلسل ان رجعنا المتوقف عليه الأول أو ذهبنا لا الى نهاية فيتعين

(قوله فمنتج الخ) الفاء للسببية لان ماتقدم سبب لما سيذكره وجملة المنتج تسعة عشر على ماجرى عليه المصنف من أن المنتج من الرابع خمسة وأما على ماذهب اليه بعض المتأخرين فاثنان وعشرون (قوله لأول) اللام بمعنى من وهو على تقدير مضاف والأصل من ضروب أول (قوله كالثان) أي في أن المنتجة الأربعة (قوله ثم ثالث) يحتمل أن ثم للترتيب في الذكر ويحتمل أنها للترتيب في الرتبة اه باجوري

(ف) ان لزم الدور ان رجعنا للمتوقف عليه الاول
(ف) لزم التسلسل ان ذهبنا الا الى نهاية } صحيح بربع لف ونشر

أن تكون المقدمات ضرورية أو تنتهي الى ضرورية مثال الأول الأربعة تنقسم بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج ينتج الأربعة زوج ومثال الثاني ما اذا أردنا الاستدلال على وجوب وجوده تعالى فنقول مستدلين بالقياس الاستثنائي لو لم يكن سبحانه واجب الوجود لكان جائزه ولو كان جائزه لكان حادثا ولو كان حادثا لافتقر الى محدث ولو افتقر الى محدث لتعدد الاله ولو تعدد الاله لفسدت السموات والأرض لكن فسادهما ممتنع فانتفى ما أدى اليه من جواز الوجود وما يترتب عليه فثبت وجوب وجوده تعالى فانتهينا الى مقدمة ضرورية وهو لو تعدد الاله لفسدت السموات والأرض * ثم قال

﴿ فصل في الاستثنائي ﴾

﴿ ومنه مايدعى بالاستثنائي (١) يعرف بالشرط بلا امتراء وهو الذي دل على النتيجة
أوضدها بالفعل لا بالقوة فان يك الشرطي ذا اتصال فأنتج وضع ذاك وضع التالي
ورفع تال رفع أول ولا يلزم في عكسهما لما أنجلا ﴾

أقول الترجمة ساقطة في بعض النسخ وهذا شروع في القسم الثاني من قسمي القياس وهو القياس الاستثنائي المسمى أيضا بالشرطي باعتبار اشتمال القضية الأولى المسماة بالكبرى على شرط وباعتبار اشتمال الثانية المسماة بالصغرى على حرف الاستثناء وهو لكن فقوله ومنه معطوف على قوله فمنه مايدعى بالاقتراني فيما تقدم كما أشرت اليه هناك وعرفه المصنف بأنه مادل على النتيجة أو ضدها بالفعل بأن ذكرت فيه النتيجة بمادتها وهيئتها على ماتقدم في قياس الاقتراني فانه دال على النتيجة بالقوة كما تقدم مثال مادل على النتيجة قولنا في الاستدلال على حيوانية الشيء لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان فهذه النتيجة هي تالي الشرطية ومثال مادل على ضد النتيجة أي نقيضها قولنا في الاستدلال على الحيوانية أيضا لو لم يكن حيوانا لم يكن انسانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان فنقيض هذه النتيجة مذكور في القياس وهو مقدم الشرطية ثم ان كان مركبا من القضايا الشرطية المتصلة أنتج منه ضربان وهما استثناء عين المقدم ونقيض التالي وأما استثناء عين التالي أو نقيض المقدم فلا ينتجان شيئا مثال ذلك لو كان هذا انسانا لكان حيوانا فاستثناء عين المقدم وهو انسان ينتج عين التالي وهو حيوان واستثناء نقيض التالي وهو حيوان ينتج نقيض المقدم وهو انسان وأما استثناء عين التالي وهو حيوان فلا ينتج شيئا لأنه لازم ولا يلزم من ثبوت اللازم ثبوت الملزوم وكذلك نقيض المقدم لا ينتج شيئا لأنه ملزوم ونفي الملزوم لا يقتضي نفي اللازم بخلافه في الضربين الأولين فان نفي اللازم الذي هو التالي يقتضي نفي الملزوم الذي هو المقدم وثبوت الملزوم الذي هو المقدم يقتضي ثبوت اللازم الذي هو التالي هذا معنى قول المصنف لما انجلى أي لما اتضح عندهم من أن نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم فقول المصنف أنتج وضع ذاك أي المقدم بدليل ذكر التالي بعده والمراد بالوضع الثبوت وبالرفع بالعكس استثناء عين التالي أو نقيض المقدم فالضروب أربعة اثنان منتجان واثنان عقيمان * ثم قال

﴿ وان يكن منفصلا فوضع ذا ينتج رفع ذاك والعكس كذا وذاك في الأخص ثم ان يكن
مانع جمع فبوضع ذا زكن رفع لذاك دون عكس واذا مانع رفع كان فبوعكس ذا ﴾

أقول القياس المركب من الشرطيات المنفصلة إما أن يكون مركبا من مانعة الجمع والخلو أو من مانعة الجمع فقط أو من مانعة الخلو فقط فان كان مركبا من الأول قوبل أضرب المنتجة أربعة اثنان من جانب الوضع واثنان من جانب الرفع ومثال ذلك العدد اما زوج واما فرد فاستثناء زوج منتج لنقيض فرد واستثناء فرد منتج لنقيض زوج واستثناء نقيض كل منهما منتج لعين الآخر وان كان مركبا من مانعة الجمع فالمنتج منه ضربان وهما استثناء عين كل من الطرفين ليحصل نقيض الآخر وأما استثناء النقيض فلا ينتج شيئا مثال ذلك اما أن

(١) واعلم أن الاستثنائي مؤلف من مقدمتين احداهما شرطية وتسمى كبرى والاخرى استثنائية وتسمى صغرى ولذلك يسمى باسمين كما سيذكره المصنف فالاول هو الاستثنائي لاشتماله على الاستثنائية والثاني هو الشرطي لاشتماله على الشرطية وانما سميت الشرطية كبرى والاستثنائية صغرى لأن ألفاظ الاستثنائية على نحو النصف من ألفاظ الشرطية وأيضا لو اعتبرتهما بالترتيب الاقتراني بأن جعلتهما على هيئة الشكل الأول المركب من جملة وشرطية لوجدت فيه الاستثنائية صغرى والشرطية كبرى فاذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان وجدته في قوة قولك هذا انسان وكل ما كان انسانا فهو حيوان ونتيجته عين نتيجته ولا يختلفان الا في تقديم الصغرى وتأخيرها في اللفظ أفاده الملوي في كبيره ه باجوري

(١) ان لا ينتج رفع احد الطرفين وضع الآخر

(٢) رفع احد طرفيه ينتج وضع الآخر

يكون

يكون هذا الشيء أبيض واما أن يكون أسود فاستثناء أبيض منتج لنقيض أسود واستثناء أسود منتج لنقيض أبيض وأما استثناء نقيض كل منهما فلا ينتج شيئا وان كان مركبا من مانعة الخلو أنتج منه ضربان وهما استثناء نقيض كل من الطرفين ليحصل عين الآخر وأما استثناء العين فلا ينتج شيئا بعكس المركب من مانعة الجمع مثال ذلك زيد اما في البحر واما أن لا يغرق فاستثناء نقيض في البحر منتج للا يغرق واستثناء نقيض لا يغرق منتج في البحر فتقول لكنه ليس في البحر فلا يغرق ولكنه يغرق فهو في البحر * ثم قال

﴿ لواحق القياس ﴾

﴿ ومنه ما يدعونه مركبا ... لكونه من حجج قد ركبا فركبنه ان ترد أن تعلمه
واقلب نتيجة به مقدمة ... يلزم من تركيبها بأخرى نتيجة الى هلم جرا
متصل النتائج الذي حوى ... يكون أو مفصولها كل سوا ﴾

أقول القياس ان تركب من قضيتين سمي قياسا بسيطا نحو العالم متغير وكل متغير حادث وان تركب من أكثر من قضيتين سمي قياسا مركبا نحو النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده والنتيجة النباش تقطع يده وهذا القياس ينقسم الى متصل النتائج ان ذكرت فيه النتيجة وجعلت مقدمة صغرى وركبت مع مقدمة كبرى وأخذت النتيجة منه وجعلت مقدمة كذلك وهلم جرا كما قال المصنف كقولنا النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق ينتج النباش سارق وتقول النباش سارق وكل سارق تقطع يده ينتج النباش تقطع يده الى آخر ما تريد والى مفصولها وهو ما لم تذكر فيه النتائج كالمثال قبل هذا والتحقيق أنه يرجع الى القياس البسيط لانه أقصته طويت نتائجها في الذكر وهي مرادة في المعنى وسمي الاول متصل النتائج لاتصال نتائجه مقدماته بخلاف الثاني * ثم قال

﴿ وان بجزئي على كلي استدل ... فذا بالاستقراء عندهم عقل وعكسه يدعى القياس المنطق
وهو الذي قدمته فحقق ... وحيث جزئي على جزئي حمل لجامع فذاك تمثيل جعل
ولا يفيد القطع بالدليل ... قياس الاستقراء والتمثيل ﴾

أقول المفيد للمطلوب التصديقي ثلاثة أقسام استقراء وقياس وتمثيل فالاول هو الاستدلال على الكلي بالجزئي كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل بدليل أن الفرس والانسان والحمار مثلا كذلك والثاني هو الاستدلال على الجزئي بالكلي عكس الاستقراء كقولنا العالم حادث والدليل على ذلك أنه من أفراد المتغير وكل متغير حادث وقد تقدم ذلك بأشكاله والثالث الاستدلال على جزئي بجزئي كالاستدلال على حرمة النبيذ بحرمة الخمر للجامع بينهما وهو الاسكار وهما جزئيان من مطلق المسكر والمفيد للقطع من هذه الثلاثة القياس وأما الاستقراء والتمثيل فلا يفيد انه لاحتمال أن يكون هناك فرد لم يستقرأ كالتمساح وأن العلة في الجزئي المحمول عليه غير العلة في الجزئي المحمول * ثم قال

﴿ أقسام الحجة ﴾

﴿ وحجة نقلية عقلية ... أقسام هذي خمسة جليه
خطابة شعر وبرهان جدل ... وخامس سفسطة تلت الامل ﴾

أقول المراد بالحجة القياس ولما كان الواجب على المنطقي أن ينظر في مادة القياس وصورته ليعرف جهة الخطأ في القياس كما يأتي في قول المصنف وخطأ البرهان البيت احتاج لبيان مادته فذكر أن القياس قسمان نقلي وهو ما كانت مادته مأخوذة من الكتاب والسنة والاجماع وعقلي وأقسامه خمسة أولها البرهان وسيأتي في كلام المصنف ثانيها الجدل وهو ما تركب من قضايا مشهورة نحو العدل حسن والظلم قبيح أو مسلمة بين الخصمين سواء كانت صادقة أم كاذبة ليبنى عليها الكلام في دفع كل من الخصمين صاحبه والمقصود منه

(قوله وحجة) مبتدأ والمسوغ للابتداء بها قصد الجنس أو التفصيل * وقوله نقلية نسبة للنقل لاستنادها اليه وان كان العقل هو المدرك لها * وهي ما كان كل من مقدمتيها أو احداهما من الكتاب أو السنة أو الاجماع تصريحا أو استنباطا فان قيل سيجعل المصنف البرهان من أقسام العقلية مع أنه قد يتركب من مقدمتين كلتاهما أو احداهما نقلية أجيب بأنه لا يلزم من جعل البرهان من أقسام العقلية أنه لا يكون الا عقليا على أنه قد يقال باختصاص البرهان عند المناطقة بما مقدمتاه عقليتان لانهم انما يبحثون عن العقليات أفاده الملوي في كبيره * وقوله عقلية نسبة للعقل لاستنادها اليه اه باجوري

قهر الخصم وإقناع من لا قدرة له على فهم البرهان بالتيها الخطابة وهو مركب من مقدمات مقبولة أو مظنونة فالأولى كالصادرة من شخص تعتقد صلاحه والثانية هي التي يحكم بها العقل بواسطة الظن مع تجويز النقيض نحو هذا لا يخالط الناس وكل من لا يخالط الناس متكبر فهذا متكبر والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه دنيا وأخرى رابعها الشعر وهو ما تألف من قضايا تنبسط منها النفس أو تنقبض نحو الخمر ياقوتة سيالة والعسل مرة مهوعة أو مقيئة والغرض منه انفعال النفس لترغيبها في شيء أو تنفيرها عنه خامسها السفسطة وهي ما تألف من مقدمات باطلة تشبيها بالحق كقولنا في صورة فرس في حائط هذا فرس وكل فرس صهال فهذا صهال والغرض منها الايقاع في الشكوك والشبه الكاذبة ويقال لها مغالطة ومشاغبة واستعمالها حرام بجميع أنواعها ومن أقبح تلك الأنواع المغالطة الخارجية وهي أن يشغل المناظر الذي لا فهم له ولا انقياد للحق فهم خصمه بما يشوش عليه ككلام قبيح ليظهر للناس أنه غلبه ويستر بذلك جهله وهو كثير في زماننا بل هو الواقع فهذا النوع من القياس ينبغي معرفته ليتقى لا ليستعمل الا لضرورة له كدفع كافر معاند كالسم لا يستعمل الا في الأمراض الخبيثة ولم يرتب المصنف بين أقسام الحجة العقلية بل ذكرها على ما سمح به النظم وترتيبها على ما ذكرته * ثم قال

* أجلها البرهان ما ألف من ... مقدمات باليقين تقترن
من أوليات مشاهدات ... مجربات متواترات وحدسيات ومحسوسات ... فتلك جملة اليقينيات *

أقول أعظم هذه الخمسة البرهان وهو ما تألف من مقدمات يقينية بأن يكون اعتقادها جازما مطابقا ثابتا لا يتغير واليقينيات على ما ذكر المصنف ستة * الأولى الأوليات أي البديهيات جمع أولي وهو ما حكم فيه العقل من غير واسطة تتوقف على تأمل كالسماء فوقنا والأرض تحتنا * الثاني المشاهدات وتسمى الوجدانيات وهي ما تدرك بالحواس الباطنة من غير توقف على عقل كجوع الانسان وعطشه ولذاته وألمه * والثالث المجربات وهي ما حكم به العقل والحس مع التكرر كقولنا السقمونيا مسهلة والخمر مسكر * والرابع المتواترات وهي ما حكم بها العقل مع حاسة السمع كعلمنا بغزة والشافعي بسبب كثرة المخبرين بذلك الذين يؤمن تواطؤهم على الكذب * الخامس الحدسيات وهي ما حكم بها العقل والحس من غير توقف على تكرر كالعلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس أي الظن بذلك ظنا قويا * السادس المحسوسات وهي ما يدرك باحدى الحواس الخمس الظاهرة التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس وكلها في الرأس خاصة به الا اللمس فانه يتعدى الى بقية البدن وبعضهم أدخل المحسوسات في المشاهدات بجعلها شاملة لما يدرك بالحواس الظاهرة فعد اليقينيات خمسة ووجه حصر اليقينيات في الستة أن المعنى اما أن يستقل العقل به فهو الاوليات أو لا يحتاج اليه فهو الوجدانيات والمحسوسات أو يحتاج له ولغيره فهو التجربيات والمتواترات والحدسيات والعلم الحاصل من الثلاثة المتأخرة لا يقوم حجة على الغير بسبب أنه قد لا يكون له تجربة ولا تواتر ولا حدس لعدم مشاركته في ذلك للمستدل قاله بعضهم * ثم قال

(وفي دلالة المقدمات * على النتيجة خلاف آت ... عقلي أو عادي أو تولد * أو واجب والاول المؤيد)

أقول في افادة النظر الصحيح للنتيجة أربعة مذاهب الاول أن النتيجة لازمة للنظر لزوما عقليا لا ينفك عنه بمعنى أن من علم المقدمتين امتنع أن لا يعلم النتيجة فالعلم بالنتيجة لازم للمقدمتين كلزوم الرؤية للمرئي وهو مذهب امام الحرمين الثاني أن العلم بالنتيجة عادي يمكن تخلفه عن النظر لأن النظر مخلوق لله تعالى والعلم بالنتيجة يوجد عنده لا به وهذا مذهب الشيخ الأشعري الثالث أن العلم بالنتيجة متولد عن النظر بجعل النظر مقدورا للناظر مباشرة فالنتيجة متولدة عنه كتولد حركة الخاتم عن حركة الأصبع وهذا مذهب المعتزلة البانين له على أصل مهدوم وهو أن العبد يخلق أفعال نفسه الرابع أن النتيجة معلول للنظر وهو علة وهذا

أي تبوئه وسمي بذلك لانه يقال فيه ان كذا اه باجوري

(قوله ما ألف الخ) عطف بيان على البرهان أو خبر لمبتدأ محذوف وشملت المقدمات في كلامه الضرورية والنظرية والنقلية والعقلية على ما تقدم واعلم أن البرهان قسمان لمي وانيّ وذلك لان الحد الوسط لا بد أن يكون علة للمطلوب هنا والا لم يصح الاستدلال ثم لا يخلو اما أن يكون علة في الخارج أيضا بمعنى أنه سبب فيه كما في قولك زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم ينتج زيد محموم فان تعفن الاخلاط بمعنى خروج الطبائع عن الاستقامة علة لثبوت الحمى في الخارج كما هو علة له في الذهن ويسمى البرهان حينئذ لميا لافادة اللمية التي هي العلة وسميت بذلك لانه يقال في السؤال عنها لم واما أن لا يكون كذلك كما في قولك زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط ينتج زيد متعفن الاخلاط فان الحمى ليست علة لثبوت تعفن الاخلاط في الخارج بل الواقع العكس ويسمى البرهان حينئذ انيا لافادتنا انية الحكم

مذهب

مذهب الفلاسفة القائلين بتأثير العلة وهو باطل لأن العلة لا تفارق معلولها بالنظر لا يجامع النتيجة لأنه ضد العلم فلا يجامعه * ثم قال

﴿ خاتمة ﴾

(وخطأ البرهان حيث وجدا ... في مادة أو صورة فالمبتدا
في اللفظ كاشتراك أو كجعل ذا ... تباين مثل الرديف مأخذا
وفي المعاني لالتباس الكاذبه ... بذات صدق فافهم المخالطه
كمثل جعل العرضي كالذاتي ... أو ناتج احدى المقدمات
والحكم للجنس بحكم النوع ... وجعل كالقطعي غير القطعي
والثان كالخروج عن أشكاله ... وترك شرط النتج من اكماله)

أقول الواجب في صحة النتيجة الاحتراز عن الخطأ في القياس والخطأ تارة يكون من جهة مادة القياس وتارة من جهة صورته والأول اما من جهة اللفظ أو من جهة المعنى أما من جهة اللفظ فكاستعمال اللفظ المشترك في القياس فيشبه المراد بغيره كقولك هذه عين أي شمس وكل عين أي تنبع الماء سيالة ينتج هذه سيالة وهو باطل لعدم تكرر الحد الوسط اذ محمول الصغرى غير موضوع الكبرى أو استعمال المباين كالمرادف كقولك هذا سيف وكل سيف صارم ينتج هذا صارم وهو باطل من جهة جعل صارم الذي هو السيف بقيد كونه قاطعا مرادفا للسيف الذي هو الآلة المعلومة لا بهذا القيد وهو مباين له وأما من جهة المعنى فبأن تلبس قضية كاذبة بقضية صادقة كقولنا الجالس في السفينة يتحرك وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد ينتج الجالس في السفينة لا يثبت في موضع واحد والنتيجة باطلة من جهة جعل الحركة العرضية التي هي محمول القضية الأولى كالحركة الذاتية التي هي موضوع الثانية أو من جهة جعل النتيجة احدى المقدمتين بتغييرها كقولنا هذه نقلة وكل نقلة حركة ينتج هذه حركة وهذه النتيجة احدى المقدمتين ويسمى ذلك مصادرة عن المطلوب وهو مردود من جهة أن النتيجة ليست مغايرة للمقدمتين فلم يحصل علم زائد عليها أو من جهة الحكم على الجنس بحكم النوع كقولنا الفرس حيوان وكل حيوان ناطق ينتج الفرس ناطق وهو باطل من جهة الحكم على الحيوان الذي هو جنس بحكم الانسان الذي هو نوع أو من جهة جعل الأمر الوهمي غير القطعي كالقطعي كقولك في رجل يخبط في البحث وهو بعيد عن الفهم هذا يتكلم بألفاظ العلم وكل من يتكلم بألفاظ العلم عالم ينتج هذا عالم وبطلان النتيجة من جهة جعل توهم عالميته كالمقطوع بها وأما الخطأ الواقع في القياس من جهة صورته فبأن لا يكون على هيئة شكل من الأشكال الأربعة كقولنا كل انسان حيوان وكل حجر جماد وقد تقدم التنبيه على أن هذا تكرار لزيادة الايضاح للمبتدي أو يكون فاقدا شرطا من شروط الانتاج المتقدمة للاشكال الأربعة كأن تكون صغرى الشكل الأول المشترط ايجابها سالبة أو تكون كبراه المشترط كليتها جزئية كقولنا في الأولى لا شيء من الانسان بحجر وكل حجر جسم ينتج لا شيء من الانسان بجسم وهو باطل لفقد الشرط وهو ايجاب الصغرى وفي الثانية كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ينتج بعض الانسان فرس وهو باطل لفقد الشرط وهو كلية الكبرى وقس على ذلك فقد أي شرط من شروط الأشكال الباقية * ثم قال

* هذا تمام الغرض المقصود ... من أمهات المنطق المحمود ... قد انتهى بحمد رب الفلق
لما رمته من فن علم المنطق ... نظمه العبد الذليل المفتقر ... لرحمة المولى العظيم المقتدر
الأخضري عابد الرحمن ... المرتجي من ربه المنان ... مغفرة تحيط بالذنوب
وتكشف الغطا عن القلوب ... وأن يثيبنا بجنة العلى ... فانه أكرم من تفضلا *

أقول الأمهات جمع أم وأم كل شيء أصله وتقدم مرادفة الأصل للقاعدة والمحمود الخالص من كلام الفلاسفة والعقائد المنابذة للشريعة والفلق الصبح ونظمه من النظم هو الكلام المقفى الموزون قصدا وهذا النظم من بحر الرجز وأجزاؤه مستفعلن ست مرات والعبد المتصف بالعبودية وهي غاية التذلل والخضوع وليس

(قوله هذا تمام الخ) المتبادر أن اسم الاشارة عائد لما تضمنه كلامه في قوله وخطأ البرهان الخ من القواعد وعليه فتمام بمعنى متمم وجوز بعض المحققين أنه عائد لما تضمنه كلامه في هذا المتن من المسائل وعليه فتمام بمعنى جميع وفيه بعد لا يخفى وقوله الغرض أي ذي الغرض لأن هذا المؤلف ليس غرضا لشيء آخر بل هو ذو غرض بمعنى أنه حامل عليه وذلك الغرض هو الرضا مع القبول كذا قالوا والظاهر أنه لا حاجة لادعاء الحذف لأنه لا شك أن ما تضمنه كلامه من القواعد غرض له من التأليف فليتأمل (قوله المقصود) صفة كاشفة لأن الغرض لا يكون الا مقصودا اه باجوري

للعبد وصف أشرف منها ولهذا قدم موصوفها على غيره ورحمة الله إحسانه أو إرادة إحسانه فهي من صفات الأفعال على الأول ومن صفات المعاني على الثاني والمرتجى المؤمل والمنان فعال من المن وهو تعداد النعم وهو محمود من الله مذموم من الخلق والمغفرة الستر ومعنى احاطتها بالذنوب سترجميعها وكشف الغطاء عن القلوب عبارة عن زوال الزان عنها والثواب جزاء العمل والعمل لأجل الثواب غير مذموم وإن كان العمل لذات الله تعالى تعظيما له أكمل منه وقوله فانه أكرم الخ علة لقوله المرتجى الى هنا أي انما أملت منه هذه الأمور لأنه أكرم من تفضل بها وأفعل التفضيل ليس على بابه إذ الكرم حقيقة ليس إلا لله سبحانه ولا يخفى ما في طلب المغفرة أولا وطلب الثواب ثانيا من التخلية والتحلية * ثم قال

وكن أخي للمبتدي مسايحا ... وكن لإصلاح الفساد ناصحا وأصلح الفساد بالتأمل
وان بدت فلا تبادل ... إذ قل كم مزيف صحيحا لأجل كون فهمه قبيحا
وقل لمن لم ينتصف للمقصدي ... العذر حق واجب للمبتدي ولبني احدى وعشرين سنه
معذرة مقبولة مستحسنه ... لا سيما في عاشر القرون ذي الجهل والفساد والفتون)

أقول طلب المصنف متعطفا ممن نظر في كتابه أن يسايحه من زل وقع له فيه وأن يتصح في اصلاحه وأن يتأمل في ذلك ولا يعجل لأن الغالب على المستعجل عدم الاصابة وتزييف الصحيح لقبح فهمه إذ لو كان فهمه حسنا لما استعجل ثم ان المصنف أمر أن يقال لمن لم يحاول الصواب أي المقصود من كلامه العذر حق للمبتدي متأكد ينبغي أن يلتمس له فانه إن احدى وعشرين سنة ومن هذا سنة معذرته مستحسن قبولها خصوصا وهو في القرن العاشر المشتمل أهله على الجهل والفساد والفتن والقرن مائة سنة وقيل غير ذلك فان قلت قوله وكن لاصلاح الفساد الخ يغني عن قوله وأصلح الفساد فما فائدة ذكره بعد قلت انه لا يغني عنه لأن الأول أمر باصلاح الفساد والثاني أمر باصلاحه مع التأمل لا مع السرعة فغاد الأول غير مفاد الثاني * ثم قال

* وكان في أوائل المحرم ... تأليف هذا الرجز المنظم من سنة احدى وأربعين
من بعد تسعة من المئين ... ثم الصلاة والسلام سرمدا على رسول الله خير من هدى
وآله وصحبه الثقات ... السالكين سبل النجاة
ما قطعت شمس النهار أبرجا ... وطلع البدر المنير في الدجى *

أقول أخبر المصنف أن تأليف هذا الرجز كان في أول المحرم سنة احدى وأربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وتقدم معنى الصلاة والسلام الأمان من النقائص والسرمد الدائم وتقدم معنى الآل والصحب وتقدم وجه تقديم الآل على الصحب وقوله ما قطعت شمس النهار الخ المقصود منه التعميم في جميع الاوقات كما أن قوله فيما تقدم مادام الحجا الخ والابرج جمع برج وهو اسم لجزء من اثني عشر جزأ من الفلك الثامن وهو مقسوم ثلاثين جزأ كل جزء يسمى درجة والشمس تقطع في كل يوم درجة فتقطع الفلك في ثلثمائة وستين يوما وهي عدد السنة الشمسية والبدر إسم للقمر ليلة أربعة عشر يوما من الشهر العربي والدجى جمع دجية وهي الظلمة * وهذا آخر ما أردنا كتابته ونسأل من وفقنا له أن ينفع به انه على ذلك قدير وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

* ثم بحمد الله طبع هذا الشرح ويليه شرح العلامة الأخضري *

(قوله وكان في أوائل المحرم) أي في الأزمنة التي هي أوائل المحرم وانما سمي الشهر المعروف المحرم لتحريم القتال فيه في صدر الاسلام وقوله تأليف الخ فاعل كان بناء على أنها تامة كما هو المتبادر ومعنى التأليف ضم شيء الى شيء على وجه فيه ألفة بضم الهمزة ومراده بالرجز المنظوم من بحر الرجز الذي أجزاؤه مستفعلن ست مرات ولعل المراد بالمنظم تام النظام لا المنظوم والا لم يكن له فائدة بعد قوله هذا الرجز فليتأمل وليراجع (قوله من سنة احدى وأربعين) أي حال كون أوائل المحرم من سنة الخ أو حال كون المحرم من سنة الخ فقوله من سنة الخ حال من الأوائل أو من المحرم وقوله احدى وأربعين بدل أو عطف بيان لكن لا بد أن يراد آخر سني احدى وأربعين حتى يصح ذلك نعم على القول باثبات بدل الكل من البعض لا يحتاج الى ما ذكر اه باجوري